الأمـم المتحـدة
S/PV.4618

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦١٨**

الجمعة، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بيلينغا – إيبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد زانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد ليفيت
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسن
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روستو

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية.

02-61962 (A)
0261962

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي أول جلسة مفتوحة يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، فأود أن أغتنم الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد ستيفان تفروف، ممثل بلغاريا الدائم لدى الأمم المتحدة، على عمله بوصفه رئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأثق بأنني أتكلم نيابة عن جميع أعضاء المجلس في إعرابي عن عميق تقديري للسفير تفروف على المهارة الدبلوماسية الفائقة التي أدار بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا واستراليا وإسرائيل وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبوركينا فاسو وبيرو وتركيا وتونس وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجورجيا والدانمرك وزامبيا والفلبين وفيجي وقطر وكازاخستان وكمبوديا وكوستاريكا وليختنشتاين ومصر ونيبال والهند واليابان واليمن ويوغوسلافيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد حسين (إثيوبيا)، والسيد دوشا (أستراليا)، والسيد لانكري (إسرائيل)، والسيد كوتشنسكي (أوكرانيا)، والسيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد أكرم (باكستان)، والسيد كافاندو (بوركينا فاسو)، والسيد دي ريفيرو (بيرو)، والسيد جنغيزر (تركيا)، والسيد المجدوب (تونس)، والسيد صن (جمهورية كوريا)، والسيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيد كامالو (جنوب أفريقيا)، والسيد أداميا (جورجيا)، والسيدة لوي (الدانمرك)، والسيد موسامباشيمي (زامبيا)، والسيد مونالو (الفلبين)، والسيد نايدو (فيجي)، والسيد الناصر (قطر)، والسيدة جاربوسينوفا (كازاخستان)، والسيد أوش (كمبوديا)، والسيد استاغنو (كوستاريكا)، والسيد فينافسر (ليختنشتاين)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد شارما (نيبال)، والسيد غوبيناثان (الهند)، والسيد هانيدا (اليابان)، والسيد الصعيدي (اليمن)، والسيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى صاحب السعادة السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مجلس

الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

تقرر ذلك.

أدعو السير جيريمي غرينستوك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة، وفيما يلي نصها:

”بصفتي رئيس المجموعة الإسلامية، يشرفني أن أطلب دعوة السفير مختار لاماني، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في المناقشة التي يجريها مجلس الأمن بشأن البند المعنون ”التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين بسبب الأعمال الإرهابية“، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

وقد صدرت تلك الرسالة بصفتها وثيقة من وثائق مجلس الأمن، تحت الرمز S/2002/1105.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السفير لاماني في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد لاماني إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، وفيما يلي نصها:

”بصفتي رئيس مجموعة الدول الأفريقية لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، يشرفني أن أطلب دعوة السفير أمادو كيبي، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في المناقشة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن البند المعنون ”التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية“، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

وستنشر هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2002/1112.

وفي غياب أي اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السفير كيبي، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

تقرر ذلك.

أدعو السفير كيبي إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وفي هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السيد جيريمي غرينستوك.

باسم المجلس، أرحب بحضور الأمين العام في هذه الجلسة وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): تعكس جلسة مجلس الأمن اليوم عزم المجلس على مواجهة الواقع بدلا من الهروب منه، وعلى الإقرار بالعواقب الوخيمة بدلا من تقديم الذرائع له. إن القرار الذي اتخذه المجلس قبل عام، بإنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب جاء ردة فعل سريعة وملموسة على

الاعتداءات الإرهابية التي جرت في ١١ أيلول/سبتمبر. وقد دلت على مدى استعداد المجلس للعمل، كما في القول، دفاعا عن كل بلد وعن كل مواطن يتعرض لتهديد الإرهاب الدولي.

والإرهاب عبارة عن تهديد شامل له مفاعيل شاملة. أما وسائله فهي القتل والتشويه، ولكن عواقبه تؤثر على كل جانب من جوانب جدول أعمال الأمم المتحدة — من التنمية إلى السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يوجد أي جزء من عالمنا بمأمن من آثار الإرهاب، ولا يوجد أي جزء من العالم محصنا ضد هذه الآفة. فالإرهاب، بحكم طبيعته، اعتداء على المبادئ الأساسية للقانون والنظام وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للنزاعات التي على أساسها تم إنشاء الأمم المتحدة. وعليه، فإن مكافحة الإرهاب ليست في مصلحة الدول والمؤسسات الحكومية الدولية فحسب، ولكنها أيضا في مصلحة المجتمع المدني المحلي والوطني والعالمي. ولذلك، تترتب جليا على هذه المنظمة مواجهة هذا التهديد الشامل. بيد أنها قادرة أيضا على إتمام هذا العمل. فالأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في تأمين الإطار الشرعي والتنظيمي الذي يمكن من خلاله إطلاق الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

واسمحوا لي هاهنا أن أثني على لجنة مكافحة الإرهاب وعلى رئيسها السيد جيريمي غرينستوك، على عملها الرامي إلى في ضمان تنفيذ كل الدول الأعضاء لاستراتيجية فعالة في مكافحة الإرهاب. فمن خلال عملها، أصبحت هذه اللجنة عاملا مهما للتوافق الدولي على مكافحة الإرهاب، داعية إلى تنفيذ الاثنتي عشرة اتفاقية دولية ضد الإرهاب بشكل فعال. فضلا عن ذلك، ساهمت اللجنة في تعزيز القدرة الشاملة في هذا المجال، من خلال برنامج منسق لتقييم الاحتياجات وتأمين المساعدة التقنية. واسمحوا لي بالقول أيضا إنني أرحب جدا بنية الرئيس على التشاور مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، سيرجيو فييرا دي ميلو.

وفي الخريف المنصرم، وبغية تحديدي للأمم المتحدة المضامين الطويلة الأمد والأبعاد السياسية الواسعة النطاق للإرهاب، وأنشأت فريق عمل معني بالسياسات بشأن الأمم المتحدة والإرهاب. وهو يدمج بين خبرة الوكالات الأساسية والبرامج والإدارات ضمن المنظمة وخبرة الاختصاصيين المستقلّين. وفي ٢٨ حزيران/يونيه من هذا العام، رفع الفريق تقريرا يتضمن توصيات بشأن الخطوات التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة. ويشتمل التقرير الذي نشرته في ١٠ أيلول/سبتمبر على اقتراحات بشأن تحديد استراتيجي للأولويات الرامية إلى توجيه عمل المنظمة في هذا المجال المعقد. وإنني أصادق على الاستراتيجية الثلاثية المسار التي اقترحها التقرير.

ولدى تناول المسائل التي تتعلق بالإرهاب، ستضع الأمم المتحدة لنفسها ثلاثة أهداف: الثني والحرمان والتعاون.

أولا، يجب أن نثني مرتكبي الإرهاب في العالم عن عملهم، عبر وضع معايير فعالة وتنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة، والقيام بحملة إعلامية علنية نشطة وحشد الإجماع الدولي، وذلك لمكافحة الإرهاب. وتحقيقا لثني فاعل، لا بد من التذكر بأن مكافحة الإرهاب هي قبل كل شيء مكافحة للحفاظ على الحقوق الأساسية وضمان استمرارية سيادة القانون. وإن الأعمال الإرهابية، بطبيعتها الأساسية، تعتبر انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وعليه، فإن السعي لإحلال الأمن على حساب حقوق الإنسان، بسيط الرؤية، متناقض في ذاته، وعلى المدى البعيد، يقضي على نفسه. وإن الأماكن التي تشهد نقصا في حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، عرضة أكثر من غيرها لأن تلجأ

المجموعات المستاءة فيها إلى اختيار مسار العنف أو التعاطف مع أولئك الذين يقومون بذلك.

وثانيا، علينا أن نحرم الإرهابيين المحتملين إمكانية اقتراف أعمالهم المروعة. يمكننا أن نتمم هذا عبر دعم جهود لجنة مكافحة الإرهاب والتشديد على الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ وبمزيد من الجهود لتحقيق نزع السلاح، لا سيما عبر تعزيز المعايير الشاملة ضد استعمال أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبإعطاء الدعم التقني للدول الساعية إلى ضبط تدفق الأسلحة والأموال والتكنولوجيا للخلايا الإرهابية.

وتوخيا للفعالية والاستدامة، يجب اعتماد استراتيجية الحرمان في القانونين الدولي والمحلي على حد سواء. ولا يكفي توقيع الصكوك الدولية الأساسية بل يجب تنفيذها أيضا.

وبالنظر إلى المستويات اللاإنسانية التي انحدر إليها الإرهابيون في العصر الحديث، فإن الجهود الرامية إلى ضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل قد أصبحت حاجة جديدة طارئة وملحة.

وتعتبر الصكوك القانونية الأخرى، كتلك التي تتصدى للجريمة عبر الوطنية، والمخدرات، وغسل الأموال، ضرورية لقطع الموارد المالية عن شبكات الإرهاب. ويجب على الدول أن تضمن اعتماد هذه الوثائق وتطبيقها بفعالية. وفضلا عن ذلك، تتطلب مكافحة الإرهاب تحليلا أقرب لأوجه ارتباطه بالجريمة والمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

إضافة إلى ذلك، قد يكون هناك حاجة إلى أن تنظر الجمعية العامة في تأمين مزيد من الموارد، ضمانا لفعالية واستمرارية سير عمل لجنة مكافحة الإرهاب في المدى البعيد. وكما سبق وذكرت في الماضي، فإن مجهود لجنة مكافحة الإرهاب الذي لم يسبق له مثيل، لمراجعة التقارير الوطنية بشأن تنفيذ الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب قد وسع، إلى حد كبير، موارد الأمانة لعملية التوثيق.

وثالثا، يجب أن نستمر بالتعاون في مكافحة الإرهاب، على أوسع قدر ممكن، وفي تشجيع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية على ضم جهودها في حملة مشتركة. وبغية التغلب على تهديد الإرهاب عبر الوطني، فإن التعاون ضروري. ولحسن الحظ، أحرز بعض التقدم. فالأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع شركاء دوليين لمكافحة الإرهاب وتحقيق الوحدة، بالتصميم والعمل.

وبقدر ما أنه لا يمكن قبول عذر للإرهاب لا يمكن تجاهل المظالم الحقيقية لمجرد أن الإرهاب يرتكب باسمها. ولا يقلل من عدالة قضية أن رجالا أو نساء أشرارا يقتلون باسمها. إن ذلك يجعل التصدي للقضية أكثر إلحاحا وكذلك النظر في المظالم وتصحيح الأخطاء.

وحين تتحد الأمم المتحدة لإلحاق الهزيمة بالإرهاب في الشهور والسنوات المقبلة يصبح علينا أن نعمل بالقدر نفسه من التصميم لحل المنازعات السياسية والصراعات الطويلة الأمد التي تولد الدعم للإرهاب.

ولإنجاز هذه المهمة لا يعني مكافأة الإرهاب أو مرتكبيه، وإنما يعني حرمانهم من فرصة الحصول على ملجأ في أي مكان وأي بلد. وعندها فقط يمكن أن نقول بحق إننا انتصرنا في الحرب على الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيريمي غرينستوك.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): بصفتي الوطنية أرحب ترحيبا حارا برئاستكم لمجلس الأمن

لهذا الشهر. ولكم منا التأييد الكامل. وأعرب عن امتنان وفدي لرئاسة سلفكم السفير تافروف البناءة للغاية.

وأعرب عن امتناني الشديد للأمين العام لانضمامه إلينا صباح اليوم للنظر في هذا الموضوع الهام، فأعرب عن امتناني له ومن خلاله للدعم القوي من الأمانة العامة بقيادته طوال العام المنصرم.

وأنا أتكلم صباح هذا اليوم في ظل خلفية قاتمة عرضها الأمين العام بطلاقة. فقبل عام من اليوم عقدت لجنة مكافحة الإرهاب أول جلساتها لمناقشة كيفية وفائها بولايتها التي حددها لها مجلس الأمن لمراقبة تنفيذ قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١). وكانت المهمة التي واجهناها وقتذاك تمثل تحديا، هو بدء حوار مع كل دولة عضو بشأن القرار ١٣٧٣، ومعرفة التدابير التي اتخذتها الحكومات بالفعل وما يلزم عمله غير ذلك لكفالة عدم وصول أي دعم إيجابي أو سلبي للإرهاب، والعمل بالإصرار الذي يتطلبه تصميم المجلس في الفقرة ٨ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة التنفيذ الكامل لذلك القرار.

والأسلوب الذي استجابت به اللجنة لهذا التحدي معروف للمجلس من خلال التقارير الفصلية التي قدمتها باسم اللجنة، ومن خلال برامج عمل اللجنة في ٩٠ يوما والتي صدر الخامس منها مؤخرا بوصفه الوثيقة S/2002/1075.

وقد كان التعاون هو الرائد الأول لسير عمل اللجنة لأن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وهو إلزامي لجميع الدول الأعضاء يتعين على الحكومات تنفيذه طواعية لإحراز تقدم. فالحوار والشراكات مع الحكومات أمر ضروري للنجاح في زيادة المعايير العالمية لمكافحة الإرهاب. والحليف الطبيعي للشراكة هو الشفافية التي أرجو أن تكون قد أصبحت رائدنا الثاني.

وهذه اللجنة ليست محكمة وهي لا تصدر أحكاما على الدول ولكنها تنتظر بالفعل أن تعمل كل دولة بأسرع ما يمكنها على تنفيذ الالتزامات البعيدة الأثر المحددة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولذا فلا بد لها أن تعرف في كل وقت كيفية عمل اللجنة وأسبابه.

ولا يزال أمامنا عمل كبير قبل أن يعلم الإرهابيون أن ليس أمامهم ملاذ آمن، لأن السد أمام الإرهاب قد ارتفع في كل بلد. وستواصل اللجنة تقديم تشجيعها ومشورتها وتوجيهاتها إلى الدول بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وسوف تركز حين استعراضها للتقارير أو عملها في مجال المساعدة على المجالات التي تحتاج للمعالجة أولا. وسيكون هذا بالنسبة لمعظم الدول بالتأكيد من أن لديها أولا تشريعات نافذة تشمل جميع جوانب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومن أنها تسير في عملية التصديق في أقرب وقت ممكن على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الاثني عشرة المتعلقة بالإرهاب. وثانيا، لا بد أن تكون لدى الدول آلية تنفيذية فعالة لمنع وقمع تمويل الإرهاب.

وستواصل اللجنة تنسيق وتيسير تقديم المساعدة التقنية مع التركيز على هذه المجالات من مجالات الأولوية. ولدينا الآن موقع للجنة على الشبكة العالمية (هو www.un.org/sc/ctc) وهو دليل شامل للمعلومات ومصادر المساعدة في ميدان مكافحة الإرهاب، تم تجميعه ليكون أداة تستخدمها الدول. وخبراؤنا على اتصال مباشر بالبعثات الدائمة لمناقشة تقديم المساعدة. وسيبذلون قصارى جهدهم لمساعدة الدول في الحصول على المساعدة التي تحتاجها، وستجدون أن الخبراء قد تكون لديهم أفكارهم عن الأماكن التي تكون المساعدة فيها مفيدة، استنادا إلى معرفتهم ببرامج المساعدة المتاحة، وأفضل الممارسات المتبعة في أنحاء العالم، والثغرات التي حددت في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في التنفيذ في الدولة المعنية.

وبينما جاءت الاستجابة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من أعضاء الأمم المتحدة رائعة فهي ليست عالمية تماما للآن. واسمحوا لي أن استرعي انتباه المجلس إلى أن ١٦ دولة عضوا لم تقدم للآن أي تقرير للجنة. ومن بينها ٦ دول لم تتصل أي اتصال كتابي، وهذه هي: تشاد وتونغا ودومينيكا وسوازيلند وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وليبريا. واللجنة تتابع هذه المسألة بنشاط بقصد تقديم المشورة والمساعدة إلى هذه الدول بشأن إعداد التقارير. واللجنة تحث هذه الدول جميعها على تقديم التقارير وعلى الدخول في حوار مع اللجنة بشأن الخطوات اللازمة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولا تنتظر اللجنة أن تقدم أي دولة تقريرها بأنها نفذت القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالكامل. فالواقع، كما قلت آنفا في هذا المجلس أن اللجنة لن تعلن أن أي دولة ''ممتثلة بالكامل''. ولكنها تنتظر فعلا أن تعزز كل دولة قدرتها على مكافحة الإرهاب بتنفيذها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بأقصى سرعة ممكنة.

ولن يكون تحقيق ذلك ميسورا لكل دولة إلا إذا عملت في إطار جهد جماعي في منطقتها. ويجب أن تتأكد المنظمات الإقليمية من عدم بقاء ثغرات في كل أراضيها. ولمساعدتها في هذه المهمة ستعمق اللجنة علاقاتها بالمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية خلال فترة عملها المقبلة. وسوف تدعوها إلى الإسهام بالمعلومات عن أنشطتها حيث تجمّع لتستطيع كل منظمة أن تدرك أنشطة المنظمات الشقيقة لها في أنحاء العالم وأن تستنبط الأفكار منها. وسنعمل معا على نحو وثيق فيما يتعلق بتقديم المساعدة.

وستبقى اللجنة على اتصال بالمفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان، سيرجيو فييرا، في سياق رغبة اللجنة في أن تبقى على علم تام بتفاعلات عملها مع شواغل حقوق الإنسان.

واسمحوا لي أن أتحدث قليلا عن كيفية تغيير البيئة العالمية للإرهاب منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ حين أنشئت هذه اللجنة، فبعد أن عقدنا أربعين اجتماعا وثلاثا وثمانين اجتماعا للجنة الفرعية وتسعة عشر اجتماعا إعلاميا، يشرفني أن أبين بعض الإنجازات في ميدان مكافحة الإرهاب الذي تسهم فيه اللجنة. فكما ترون من الأمثلة التي سأضربها، ثمة نشاط عالمي بشأن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ينفذ خارج جدران قاعة المؤتمر رقم ٧، في كل عاصمة تقريبا من عواصم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الوطني استجابت الحكومات في ربوع العالم للتحدي الوارد في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وهو منع الإرهاب وقمعه. فقد شرعت البرلمانات، في كل حالة تقريبا، في النظر في وضع قوانين جديدة أو اعتمادها، واستعرضت حكومات قوة مؤسساتها لمكافحة الإرهاب. ووفق ما يتطلبه القرار، أعادت الدول النظر إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الاثنتي عشرة المتعلقة بالإرهاب. وزادت التصديقات زيادة كبيرة منذ تموز/يوليه قبل عام.

وكما يتطلب القرار، فقد نظرت الدول مرة أخرى في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الأثني عشر المتعلقة بالإرهاب. وزاد عدد التصديقات زيادة كبرى منذ تموز/يوليه من العام الماضي. فآنذاك، لم تصدق إلا بوتسوانا والمملكة المتحدة على الصكوك الـ ١٢ كلها؛ أما اليوم، فهناك ٢٤ دولة قد قامت بذلك. ونريد لهذا الإيقاع أن يتسارع.

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد عملت الدول معا بأساليب واقعية، وفي كثير من الأحيان من خلال منظماتها الإقليمية، على تحسين القدرة الإقليمية على مكافحة الإرهاب. وهي سلمت بأنه لا يوجد بلد يأمن من شر الإرهاب إن لم يأمن منه جاره. واسمحوا لي أن أعطيكم

بعض الأمثلة. فالاتحاد الأوروبي، وهو منطقة مترابطة بالفعل، قد تقدم بتدابير جديدة تستهدف مكافحة الإرهاب، مثل مذكرات إلقاء القبض الأوروبية المشتركة. وعبر المحيط الأطلسي، وافقت منظمة الدول الأمريكية على اتفاقية إقليمية واستحدثت سبلا عملية لتقاسم أفضل الممارسات والتنسيق حول القضايا على الصعيد الإقليمي، مثل أمن الحدود.

وفي الشهر الماضي، اعتمد أعضاء الاتحاد الأفريقي خطة عمل تحدد عزمهم على محاربة الإرهاب. ولجنة مكافحة الإرهاب على اتصال بنّاء مع كمنولث الدول المستقلة والمحفل الإقليمي لرابطة بلدان جنوب شرقي آسيا ومحفل جزر المحيط الهادئ. وسنواصل مبادلاتنا مع أكثر من ٣٠ منظمة دولية وإقليمية ودون إقليمية من جميع مناطق العالم. ومما يثلج صدرنا أنها تتناول مكافحة الإرهاب، وهي مجال جديد بالنسبة للكثير من هذه المنظمات، بإصرار وجدية.

وعلى الصعيد العالمي، تتمتع لجنة مكافحة الإرهاب بدعم لم يسبق له مثيل من أعضاء الأمم المتحدة على جهودها في تحويل توافق الآراء العالمي على مكافحة الإرهاب إلى إجراءات عملية. وقد قدمت ١٧٤ دولة عضوا ودول أخرى تقاريرها للجنة مكافحة الإرهاب بشأن الإجراءات المتخذة والمقرر اتخاذها، ولا يزال الحوار مستمرا. واستجابت اللجنة لمعظم هذه التقارير الأولى وبدأت باستعراض تقارير المتابعة الـ ٨٦ التي قدمتها الدول. ويبلغ إجمالي عدد التقارير التي تلقتها اللجنة ٢٦٥ تقريرا. والوعي بما نفعله وبما نحتاج إلى معرفته، أوشك أن يكون وعيا عالميا.

والتعاون بين الدول يتزايد، وبخاصة في شكل مساعدات. فهناك أعداد متزايدة من الدول والمنظمات تنظر فيما يتعين عليها أن تقدمه، وهي تبلّغ اللجنة باستعدادها للمساعدة وقت الحاجة. وقد بدأت دول كثيرة في تقديم المساعدة، وتحركت دول أخرى بسرعة لتحويل الالتزامات إلى إجراءات في الميدان. وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفرقة العمل المالي المعني بغسل الأموال، التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضع برامج لمساعدة الدول على اتخاذ تدابير لمنع إساءة استخدام الإرهابيين لنظمها المالية. وتقدم أمانة الكمنولث، بتمويل رئيسي من المملكة المتحدة وكندا، المساعدة إلى أعضائها الـ ٤٦ وغيرهم في مجال وضع التشريعات. وسبق للولايات المتحدة أن دربت ممثلي أكثر من ٤٨ بلدا.

وأود أن أختتم بالإشادة بأعمال جميع أعضاء اللجنة ونائب الرئيس والخبراء والأمانة العامة. واعترف بضغوط العمل التي فرضناها على الأمانة العامة، إلا أنه كان علينا جميعا أن نزيد معاييرنا في تناول هذه المسألة الهامة صرامة. وقد عمل كل فرد بتفان وحسن نية وبطابع مهني متزايد. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالخبراء الثلاثة الذين سيتركون فريقنا وهم، الدكتور والتر غير، والسيدة هايدي بروكهويس، والسيد لطفي داوس، الذين عملوا بامتياز في هذا الفريق. وأود أن أشيد أيضا بالدعم الذي حصلت عليه من وفد بلدي، وبخاصة من آنا كلونز وجوليت غيلبرت.

وقد وضع مجلس الأمن ثقته في هيئة المكتب لتستمر لفترة ستة أشهر إضافية، وأعرب للمجلس عن امتناني لذلك. وأشكر نواب الرئيس، السفراء كوبحول ولافروف وبالديبيسو، على قيادتهم لأعمال لجنة مكافحة الإرهاب ولجانها الفرعية. واعتزمنا معا على جعل الأشهر الستة القادمة أكثر إنتاجا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السير جيريمي غرينستوك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الرسمية الأولى التي تعقد برئاستكم، اسمحوا لي أولا أن أعرب لكم، سيدي، عن خالص التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أسجل أيضا شكرنا الحار لسلفكم، سعادة السفير تافروف، ممثل بلغاريا، على قيادته الحكيمة للمجلس في الشهر الماضي.

وأتقدم بتهانيّ القلبية للسير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على العمل الممتاز الذي يواصل هو وفريقه القيام به في اللجنة. ورغم الطبيعة الصعبة لمهمة قيادة أعمال اللجنة، فإن السفير غرينستوك يضطلع بها، ليس بتصميم حاسم وطابع مهني لا مثيل له فحسب، بل وبانفتاح وشفافية عظيمين. ويسرنا أن نعلم أنه سيستمر في رئاسة اللجنة في الأشهر الستة المقبلة. وسنواصل التعاون الوثيق معه ونؤكد له دعمنا الكامل.

وأود أن أعرب عن عميق تقديري أيضا للعمل الممتاز الذي اضطلع به فريق خبراء مكافحة الإرهاب، الذي كان إسهامه في أعمال لجنة مكافحة الإرهاب قيما وإيجابيا إلى أقصى حد. وأغتنم هذه الفرصة لكي أتمنى للدكتور غير والسيد داوس والسيدة بروكهويس أعظم نجاح في مساعيهم الجديدة، حيث أنني أفهم أنهم سيتركوننا قريبا. وسنفتقدهم بشدة.

ونرحب بفرصة مناقشة حالة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بعد ما يقرب من سنة بالضبط على اتخاذه في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومن أسباب النجاح الكبير للأمم المتحدة أن قدم ١٧٣ عضوا من أعضاء أسرة الأمم المتحدة تقاريرهم، كما يتطلب القرار. ويبين هذا التزام المجتمع الدولي بمعالجة مشكلة الإرهاب بأسلوب جاد. وتوافق موريشيوس تماما على التقييم الذي قام به في هذا الصدد السفير غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. ويسرنا التقدم المحرز، ونحن على ثقة من أن الدول الأعضاء ستواصل اتخاذ كل التدابير اللازمة للامتثال الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

فور اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، عززت موريشيوس آلياتها التشريعية والإدارية لكي تعالج مشاكل الإرهاب. وفي تقريرنا الأولي المقدم إلى لجنة مكافحة الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر، أبرزنا الخطوات الرئيسية التي اتخذناها والتي اقترحنا اتخاذها لمكافحة الإرهاب. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢. عندما قدمنا ردنا، أبلغنا عن مختلف الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني. وجرى اعتماد تشريعات عديدة، ومنها قانون منع الإرهاب وقانون توفير المعلومات المالية ومنع غسل الأموال وقانون منع الفساد. وقانون المصارف ولوائح الخدمات المالية، التي تنظم أنشطتنا الخارجية، فضلا عن قطاعنا المصرفي الداخلي، لا تنص على أي نظام مصرفي مثل نظام الحوالات. ولا توجد في موريشيوس قيود على النقد الأجنبي منذ عام ١٩٩٠، ولهذا فإن المعاملات من خلال أي نظام مصرفي غير رسمي غير ملائمة ولا تحقق ربحا.

وقد أصبحت موريشيوس طرفا أيضا في اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع الإرهاب. وإذ تدرك موريشيوس التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، فقد انضمت إلى جميع المبادرات الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب.

ونعترف بالصعوبات التي تواجهها بلدان كثيرة في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بصورة فعالة. وتتراوح هذه الصعوبات بين الافتقار إلى الخبرات اللازمة والغياب الكامل للأطر التنظيمية والتشريعية. ويسرنا أن لجنة مكافحة الإرهاب تولي انتباها خاصا لمسألة المساعدات، ونشعر

بالامتنان لجميع البلدان والمؤسسات والوكالات التي تعرب عن استعدادها لتقديم المساعدة في مختلف المجالات.

ولهذا فإننا نشجع تلك البلدان التي تواجه مشاكل على الاتصال بلجنة مكافحة الإرهاب أو بالخبراء بغية مناقشة مشاكلهم المحددة. وفي الوقت ذاته، نكرر نداءنا للدول الأعضاء التي لم تقدم حتى الآن تقاريرها المبدئية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن حجر الزاوية في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) هو تطوير نهج شامل ومتضافر حقا لمواجهة آفة الإرهاب التي أطلت برأسها بأكثر الطرق إثما وشرا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومن الحتمي بشكل مطلق أن تعمل كل الدول فرادى وجماعات لضمان ألا يشهد العالم تكرارا لهذه الأعمال. وبالتالي يظل عمل لجنة مكافحة الإرهاب ذا أهمية قصوى حيث أنها قادرة على المساعدة في الآليات التشريعية والقضائية والإدارية التي تضعها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب ورصدها. ولجنة مكافحة الإرهاب تدرك تماما أن البلدان ليست كلها على نفس المستوى ولا يمكن لها أن تكون على نفس المستوى في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولهذا فإننا نؤيد النهج التدريجي الذي تتبعه لجنة مكافحة الإرهاب والذي يتيح الوقت لبناء القدرات على الصعيد الوطني وللاستجابة للالتزامات الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونحن نعتقد أن عملية الرصد ينبغي أن تستمر إلى أن نطمئن إلى أن كل بلد لديه من الأدوات التشريعية والإدارية ما يضمن إنشاء مجتمع لا يتعرض للإرهاب. غير أنه في هذا الصدد، ينبغي الحرص على عدم التضحية بحقوق الإنسان الأساسية للفرد في حملة مفرطة لمكافحة الإرهاب. وهنا ننوه إلى البيان الواضح المتعمق الذي أدلى به الأمين العام من فوره. إن مكان احترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب ما فتئ، في واقع الأمر، موضع مداولات مكثفة في أجزاء كثيرة من العالم. وفي واقع الأمر هناك خيط رفيع يفصل بين احترام الحقوق الأساسية وحاجة كل بلد لاتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع الأنشطة المتصلة بالإرهاب.

وفي حين أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا يتضمن أي نص محدد فيما يتصل باحترام حقوق الإنسان، من المهم أن يتجسد هذا المفهوم بوضوح في كل التشريعات الوطنية التي تنظم مكافحة الإرهاب. ولهذا نرحب بفكرة أن تبقى لجنة مكافحة الإرهاب على اتصال بالمفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد سيرجيو دي ميلو. وبالمثل، سيكون من المهم أيضا أن يتوصل المجتمع الدولي إلى اتفاق بأسرع ما يمكن حول تعريف مقبول للإرهاب. ويحدونا وسيط الأمل أن العمل في هذا الصدد سيستمر في المحافل الملائمة.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر لجميع الأعضاء على الدعم الذي قدموه لي بوصفي رئيسا للجنة الفرعية باء. وأتطلع إلى التمتع بنفس الثقة والتعاون في الأشهر الثلاثة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل موريشيوس على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نعبر عن تقديرنا لكم لعقد هذه الجلسة ونهنئكم على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر. ونشكر السيد السفير تفروف على الجهود التي بذلها أثناء رئاسته لأعمال مجلسنا في الشهر المنصرم. كما نشكر الأمين العام السيد كوفي عنان على البيان الهام الذي ألقاه في بداية هذا الاجتماع.

نجتمع اليوم بعد مرور عام على صدور القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، الذي كان ردا دوليا على الأعمال الإرهابية المدانة

التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١.

ولا يسع وفدي إلا أن يعبر عن تقديره البالغ لرئيس اللجنة السفير جيريمي غرينستوك ولنوابه ولباقي أعضاء اللجنة وللخبراء الذين بذلوا كل الجهود لدراسة ومناقشة تقارير الدول التي زاد عددها عن المئات حتى الآن. ولا يفوتنا توجيه الشكر للأمانة التي ساهمت بشكل فعال في إنجاح عمل اللجنة.

لقد تركز نجاح اللجنة في تحقيق حوار مفتوح مع الحكومات في إطار من الشفافية وساهم في هذا النجاح، بدرجة كبيرة، تجاوب المجتمع الدولي مع اللجنة، حيث كان هدف اللجنة الأساسي تعزيز ودعم آليات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرات الدول على إعادة النظر في القوانين السائدة لديها لمكافحة الإرهاب واستكمال النقص في هذه القوانين وفق متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومحاولة سد الثغرات في التشريعات الوطنية لقطع الطريق أمام الإرهابيين وملاحقتهم ومقاضاتهم، فلم يعد هناك احتمال للإفلات من العقاب لأي كان.

وترحب سوريا بصفتها عضوا في مجلس الأمن باستمرار اللجنة بعضويتها وتكوين مكتبها، وقد عبرت عن دعمها القوي لاستمرار السفير جيريمي غرينستوك في رئاستها. كما ترحب سوريا بالخطة المقدمة لفترة التسعين يوما القادمة.

كما يقدر وفد سوريا للسيد السفير غرينستوك بشكل خاص، عدم سماحه لأي طرف باستخدام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أو تسخير اللجنة لتحقيق مصالح ضيقة، حيث أكد مرارا، وأعاد التأكيد مجددا في بيانه هذا اليوم، أن هذه اللجنة ليست محكمة في الوقت الذي تتوقع فيه من جميع الدول التعاون معها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويرحب وفدنا بالجهود التي تبذلها اللجنة لمساعدة الدول التي أعربت عن حاجتها لمساعدات معينة في المجالات التي يغطيها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) سواء كانت المساعدة مباشرة أو من خلال الدول التي أعربت عن استعدادها لتقديم تلك المساعدة.

ومما ساهم في إنجاح مهام اللجنة أيضا، التعاون الذي تم تعزيزه على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والدولي، لمواجهة الجريمة الإرهابية بكافة أشكالها وخاصة تلك العابرة للحدود.

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى الجهد العربي المشترك لمجابهة الإرهاب في إطار جامعة الدول العربية وإلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

لقد كانت الجمهورية العربية السورية من الدول الأولى التي بادرت إلى تقديم تقريرها الأول إلى اللجنة كما قامت بتقديم تقريرها الثاني مؤخرا والذي يتضمن إجابات على التساؤلات التي طرحتها اللجنة.

إن بناء الأساس التشريعي المتين لمكافحة الإرهاب أمر لا بد منه لإحراز التقدم المطلوب لمواجهة هذا الخطر في إطار الشرعية الدولية والقانون الدولي مع إيلاء الاحترام التام لحقوق الإنسان المدنية والسياسية وعدم انتهاكها بحجة مكافحة الإرهاب.

لقد ورد في بيان السيد فاروق الشرع، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السوري أمام الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة أن الدول العربية أدانت الهجمات الإرهابية التي تعرّضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، وأعربت عن تعاطفها مع أسر الضحايا. ومع ذلك، وبعد مرور عام على هذا الحدث، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها لجنة مكافحة الإرهاب، فقد ارتبط رسميا هذا الحدث بتنظيم القاعدة وحركة طالبان. إن العالم يستغرب

كيف تمّ نقل هذه الاتهامات إلى الدول العربية وتهديد بعضها دون أن يكون لأيّ منها أي دور في هذه الهجمات.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكد مرة أخرى دعوتها إلى مزيد من التعاون الدولي الفعال في إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية، لوضع حدّ للإرهاب والقضاء على هذه الآفة الخطيرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الودّية التي وجهها لي.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أهنئكم يا سيدي على توليكم مسؤولياتكم الجديدة. كما أشيد بالعمل الذي قام به السفير تافروف في الشهر الماضي.

وأود أن أنقل إليكم اعتذار السفير ألفونصو فالديفيسو، نائب رئيس لجنة مقاومة الإرهاب، الذي لا يستطيع الحضور اليوم لأسباب خارجة عن إرادته.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به السفير غرينستوك والروح القيادية التي يظهرها بصفته رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، ونشكره على التعليقات التي أبداها اليوم، والتي من شأنها توضيح الوضع السياسي الراهن لهذه المسألة في مجلس الأمن. ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو.

واستجابة لدعوتكم يا سيدي فإنني أغتنم هذه الفرصة لأقدم بعض الأفكار عن دور لجنة مكافحة الإرهاب انطلاقا في ذلك من ستة أسئلة عامة.

أولا، ما هي القيمة التي تضيفها لجنة مكافحة الإرهاب؟ أرى أن أكبر إسهام قدمته اللجنة يتمثل في المساعدة على صوغ إطار عالمي وموحد للتعاون من أجل مكافحة الإرهاب. فمن واجبنا اليوم بوصفنا من أعضاء المجتمع الدولي أن نمتثل لحد أدنى معين من المعايير المقبولة عالميا، على النحو الذي يحتّمه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد أنجزت اللجنة قدرا كبيرا جدا من العمل في جمع المعلومات والمتابعة. ونجحت في إقناع الغالبية العظمى من الدول بتعديل هياكلها الداخلية وفقا لمتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأجرت الترتيبات لتوفير المساعدة لدول أخرى طلبت مد يد العون إليها في الامتثال لمتطلبات مجلس الأمن.

ثانيا، ما النتائج التي حققتها اللجنة في الحرب على الإرهاب؟ لقد حققت اللجنة نتائج إيجابية كثيرة. ونعلق أهمية كبرى على منجزاتها في مجال التعاون. ونشيد إشادة صادقة بالروح البنّاءة التي تتصدى بها الدول لمسؤولياتها. بيد أنه لا يمكن اعتبار هذه الإنجازات بمثابة أهداف نهائية في حد ذاتها، ولا بمثابة محطات للوصول. فهي لا تعدو أن تكون محطات للمغادرة. وهي إسهام يتيح بثّ الروح من الوجهة القانونية في مجموعة من الصكوك والأجهزة الوطنية والدولية التي تهيّء مناخا أكثر ملاءمة لمكافحة الإرهاب. وستتيح الإجراءات اللاحقة تحقيق المزيد من النتائج الملموسة بهدف استئصال التهديد المباشر للسلام والأمن الدوليين.

ثالثا، ما هي أكبر المخاطر فيما يتعلق بلجنة مكافحة الإرهاب؟ يكمن أكبر المخاطر التي تواجهها اللجنة في رأينا في إمكانية اعتقاد بعض الدول أن الامتثال للجنة مساوٍ لاكتمال الحرب على الإرهاب. وهذا انطباع بالغ الخطورة. وهو أن يتلقى بلد من البلدان شهادة بحسن السلوك من الخبراء فيحسب أنها تعني انتهاء عمله. ومن المخاطر الأخرى أن آلية الإبلاغ قد تستنفد أغراضها. ونحن نتحرك تدريجيا في هذا الاتجاه، والحاجة ماسة إلى استعراض نطاق التحديات الماثلة ومدى التناسب بين استجابتنا وبينها.

رابعا، ما هي التحديات الرئيسية التي ستواجه اللجنة في المستقبل؟ في رأينا أن أكبر تحدّ ينتظر اللجنة يتمثل في وضع إجراءات وقرارات تستهدف على وجه التحديد دولا

أو أفرادا أو منظمات متورطة إما مباشرة أو بطريق غير مباشر في أنشطة إرهابية. أي، بعبارة أخرى، إنه يتعين علينا أن ننتقل من الإطار العام للتعاون إلى تطبيقه العملي من خلال النظر في حالات بعينها. ولكي نفعل ذلك، نرى أن الأمر سوف يقتضي إعادة تقييم ولاية اللجنة، وربما تعديلها.

ويمكن أن يكون القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢) بمثابة إطار مرجعي مبدئي للتطبيق المذكور. إذ يمكن في الحالات التي يوجد فيها توافق في الآراء بين أعضاء اللجنة الـ١٥ أن يمثل الإرهاب في مناطق محددة من العالم مجالا محددا آخر من مجالات التطبيق. وبالرغم من اعترافنا بالتقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة، فإننا نرى أن الوقت قد حان للنظر إيجابيا في إعداد قوائم محددة بأفراد وجماعات إرهابية من أجل أن ينفذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا صارما. ويجب على اللجنة أن تبين فروقا محددة للتمييز بين حالات معينة إذا لم ترد أن تتحول في المدى المتوسط إلى هيئة استنفدت آلية عملها الرئيسية طاقتها.

خامسا، هل نجعل اللجنة تعمل على شاكلة لجنة الجزاءات؟ قطعا لا ينبغي أن نفعل ذلك. فلجان الجزاءات ولجنة مكافحة الإرهاب تختلف اختلافا جوهريا فيما بينها. ففي حين توجد لدي لجان الجزاءات أهداف محددة توقَّع عليها الجزاءات بقصد إحداث تغييرات في المسلك، وعادة ما يكون ذلك في إقليم معين، فإن لجنة مكافحة الإرهاب تنشئ إطارا عالميا للتعاون له صفة الإلزام بالنسبة لجميع الدول. ولهذا السبب يجب أن نلزم جانب الحذر الشديد إزاء المقارنات التي كثيرا ما تُجرى بين اللجنة ولجان الجزاءات، كما لو كانا شيئا واحدا. ويجب النظر في أدائهما وفقا للطابع الخاص بكل منهما.

سادسا، كيف يمكن أن نكفل التعاون الفعال مع اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)؟

هذه ناحية لم نحدد فيها بعد نقاطا حقيقية للاتصال ولتبادل الآراء. وبوجود عالم مثالي من التعاون الفعال، تستطيع لجنة مناهضة الإرهاب أن تسهم في فعالية عمل اللجنة التي أنشئت بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حاولنا خلال المشاورات غير الرسمية المكرسة لإجراء استعراض سياسي لعمل اللجنة أن نلفت نظر أعضاء المجلس إلى هذه الناحية. ولكن من الواضح أنه ما تزال هناك فجوة بين إطار التعاون الذي وصفته لجنة مكافحة الإرهاب وبين تطبيقه الفعال على مسائل معينة بما في ذلك مدى نشاط اللجنة المشكلة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم بحرارة، يا سيدي، على تقلدكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشكركم بإخلاص عميق وأشكر من سبقوكم بالكلام على كلماتكم الرقيقة التي وجهت إلي.

وبلغاريا، كبلد منتسب للاتحاد الأوروبي، تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيلقيه ممثل الدانمرك فيما بعد بالنيابة عن الاتحاد. إلا أنني أود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي ممثلا لبلدي.

منذ عام مضى، أعربت الغالبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة عن تأييدها الكامل للجنة مكافحة الإرهاب التي أنشئت بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن الواضح الآن أن أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب قد تمخضت عن نتائج محسوسة. وفي الواقع، فإن غالبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وعددا كبيرا من المنظمات الدولية والإقليمية قد التزمت بشكل فعال بالمجهود المشترك الهادف إلى زيادة قدرة الدول على مناهضة الإرهاب. ولقد فعلت ذلك في إطار

التهديد المستمر الذي يتعرض له الأمن الدولي من جانب منظمات إرهابية مختلفة.

وتود بلغاريا أن تُشيد بالإسهام الهام والإيجابي الذي قام به رئيس اللجنة، السفير جيريمي غرينستوك، الذي كرس نفسه لخدمة مناهضة الإرهاب بإخلاص وبمهارة عظيمين. ونحن ممتنون جدا على التزامه الشخصي والتزام بعثة المملكة المتحدة، ومغتبطون لاستعداده للاستمرار في عمله هذا.

كما يود وفد بلدي أن يشكر نواب رئيس اللجنة، السفراء كونجول، ولافروف، وفاليديفيسو الذين عملوا معا ومع كل أعضاء اللجنة بصورة شفافة حقا، وهذا في رأيي هو جانب من أهم جوانب عمل اللجنة وأكثرها نجاحا خلال عامها الأول.

لقد أصبحت لجنة مكافحة الإرهاب إلى حد كبير أساس التحالف العالمي ضد الإرهاب. ونلاحظ أن ١٧٤ بلدا من أعضاء الأمم المتحدة قد قدمت إلى اللجنة تقاريرها القومية. وننتهز هذه الفرصة لمناشدة البلدان التي لم تتقدم بتقاريرها أن تفعل هذا، علما بأننا نعترف بالصعوبات التي قد تواجهها تلك البلدان في هذا الصدد. ولقد آن الأوان للبلدان التي تواجه تلك الصعوبات أن تطلب العون من لجنة مكافحة الإرهاب لكي نتمكن من الاستجابة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ومن الضروري جدا أن نضمن أنه لا توجد حلقات مفقودة في سلسلة عمل نظام الأمم المتحدة في هذه المعركة، لأن المنظمات الإرهابية قادرة على الابتكار ومن المعروف عنها أنها تستغل أية فراغات ومواطن ضعف في شبكة التعاون بين الدول.

ومن العوامل الهامة الأخرى في مكافحة الإرهاب التصديق على الاثنتي عشرة اتفاقية التي اعتمدت بشأن المسائل المتعلقة بمناهضة الإرهاب. وبلغاريا فخورة بأن تكون واحدة من البلدان الأربعة والعشرين التي صادقت على كل هذه الاتفاقيات. كما أن تنفيذ نصوص هذه الاتفاقيات الدولية هو أيضا من الأهمية بمكان.

وسوف تبحث لجنة مناهضة الإرهاب في الأشهر القادمة الدورة التالية من التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وعلينا أن نعترف بأن تنفيذ نصوص ذلك القرار هو عملية لا يمكن التنبؤ حقا بنهايتها، مثلما ذكر السفير غرينستوك من فوره. وهذه مهمة طويلة المدى للغاية، وما زلنا بعيدين عن المرحلة التي يمكن فيها القول إن كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة قد أصبح في إمكانها أن تقول إنها نفذت القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا كاملا. ومن الواضح أن قدرات الدول الأعضاء على الامتثال لقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تتفاوت بدرجة كبيرة.

كما تؤيد بلغاريا برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب لفترة الـ ٩٠ يوما القادمة. ويبدو لنا أن على اللجنة أن تركز اهتمامها على الفراغات الموجودة الآن، وأعني بهذا أن تتعرف على الجوانب التي تحتاج الدول الأعضاء إلى المعونة الفنية بشأنها. ولا بد من الاستفادة إلى أقصى درجة من القدرات والمصادر المتاحة في نظام الأمم المتحدة وغيره من المنظمات والمؤسسات الدولية. ونعتقد أن هذا الجانب مهم للغاية.

وأود أن أذكر نقطة أخرى ألا وهي أن على الدول الأعضاء أن تُدخل في تشريعاتها وممارساتها الإدارية المسائل المتعلقة بتجريم الإرهاب والأعمال الإرهابية وأن توقف تمويل الإرهاب. هذه مجموعة من المسائل في غاية التعقيد، ونحن نشيد بجهود اللجنة في تعاونها الوثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفريق العمل المالي بشأن غسل الأموال.

وما فتئت بلغاريا تؤكد، وها هي تكرر اليوم، إن الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لها أهمية قصوى في مكافحة الإرهاب. فغالبا ما تكون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي بحق الإطار الأنسب لمكافحة الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بتمويل الإرهاب والروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن عاصمة بلدي، صوفيا، قد استضافت في حزيران/يونيه الماضي منتدى إقليميا كرس لمكافحة الإرهاب، وشارك فيه ممثلون من كل بلدان جنوب شرق أوروبا والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. ونرى أن هذا المنتدى كان حدثا مفيدا وبناء للغاية. ومن بين الإجراءات التي اتفق خلال هذا المؤتمر على اتخاذها، على سبيل المثال، استخراج وثائق سفر موحدة الشكل لمواطني بلدان المنطقة.

وكما أكدت من قبل، نعتقد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكنها كمنظمة إقليمية أن تضطلع بدور اكثر أهمية في مكافحة الإرهاب. مثلا، يمكنني أن أشير إلى القرار ٤٨٧ لعام ٢٠٠٢ الصادر عن المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي تطلب فيه المنظمة من جميع أعضائها استيفاء بيانات استبيان للتقييم الذاتي بشأن الامتثال للتوصيات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب وتقديمه إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وكان بلدي سباقا في الاستجابة في هذا المضمار، إذ قدمت بلغاريا هذا الاستبيان إلى فرقة العمل في أوائل شهر أيلول/سبتمبر.

إن تبادل المعلومات بين الدول من مناطق العالم كافة يبدو لنا عنصرا شديد الأهمية في مكافحة الإرهاب. ومن الأهمية بمكان أن نوسع الإطار القانوني لهذا التبادل. وعلى سبيل المثال، أود أن اذكر الاتفاق القانوني المبرم بين بلدين متجاورين، هما بلغاريا ورومانيا. وبلدي تواصل جهودها التشريعية في مجال مكافحة الإرهاب. فقد أصدر البرلمان البلغاري مؤخرا قانونا لمكافحة تمويل الإرهاب، ويستعد خلال الأسابيع القادمة لاعتماد تعديلات مهمة لقانون مكافحة غسل الأموال.

أخيرا، أود أن أشيد بعمل الخبراء المعنيين لإسداء المشورة إلى لجنة مكافحة الإرهاب، وأن أشكر الخبراء الذين انتهت مدقمم على العمل الذي قاموا به، مؤكدا على أن وفدي وبلدي سيواصلان تقديم كل الدعم لعمل اللجنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، مؤكدا لكم تعاوني الكامل معكم. كما أتوجه بالتهنئة إلى سلفكم، السفير تفروف، على الطريقة البارعة التي أدار بها عملنا. ووفدي يشكركم على تنظيم هذه الجلسة عن قمديدات السلم والأمن الدوليين الناتجة عن الأعمال الإرهابية. كما أود أن أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيريمي غرينستوك، على تقريره إلى المجلس والمعلومات الإضافية التي وافانا بها. علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتناننا لأعضاء المكتب الآخرين ولموظفي الدعم على ما قدموه من إسهام رفيع المستوى في أعمال اللجنة.

منذ الأحداث المحزنة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، زادت مسألة الإرهاب وتداعياقما المتعددة من تصميم المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير قوية وحازمة لاستئصال هذه الآفة. وتنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك التدابير التي اتخذقما الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، يندرج في هذا الإطار. ونرحب بالتعاون القائم بين لجنة مكافحة الإرهاب والأطراف المختلفة، ونشجعها على المثابرة على السير في

هذا الطريق. ونحن على اقتناع بأن ذلك سيسمح لنا، في جملة أمور، بتنسيق أنشطة البلدان في إطار منظماتها مع الاستفادة من المزايا النسبية التي تتيحها تلك الإجراءات.

بعد مرور عام على اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وبعد عمليات الاستعراض الثلاث لعمل اللجنة، يجدر بنا أن نرحب بتقديم ٢٦٥ تقريرا، منها ١٧٩ تقريرا أوليا، و ٨٦ تقريرا تكميليا. ويكشف بحث معظم هذه التقارير لا عن مجرد الإرادة السياسية المتوفرة لدى الدول الأعضاء وإنما عن تصميم اللجنة على الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية وسرعة. ويرحب وفدي بالعمل الذي أنجزه الخبراء، وخاصة في إطار تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي أعربت عن حاجتها إليها. كما نقدر إنشاء موقع يحتوي على سجل بشأن الموضوع، مما يجدر توسيعه دوما. وينبغي أن تحظى الاتصالات الثنائية بين البلدان التي تلتمس المساعدة والبلدان التي تقدمها بمزيد من التنسيق من جانب الخبراء.

إن مكافحة الإرهاب تمثل تحديا طويل الأمد. ولذا، فإنني أوجه نداء ملحا إلى مجتمع المانحين للاستجابة بشكل مؤات للاحتياجات التي أعربت عنها مختلف الدول، بغية المحافظة على الزخم الحالي. ونحث اللجنة على مواصلة عملها في إطار من الشفافية، مع تركيز اهتمامها على الدروس المستفادة من بحث التقارير الأولية، وهو ما يتيح لها أن تُحَسِّن توجيه النظر في تقارير المتابعة وبالتالي تتقدم بتوصيات مفيدة إلى الدول الأعضاء.

وختاما، يؤيد وفدي قرار تجديد ولاية اللجنة ومكتبها، ويؤيد كذلك برنامج العمل الجديد المعروض علينا للنظر فيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل غينيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يود بلدي أن يتقدم إليكم، يا سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن، ونتمنى لكم كل نجاح في هذا الشهر الصعب. ونعرب عن تقديرنا أيضا لسفير بلغاريا على الطريقة التي سيّر بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

يضم وفد بلدي صوته إلى البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق وفد كوستاريكا باسم مجموعة ريو. وتود المكسيك أن تعرب عن تهانيها الخالصة وتقديرها للسفير جيريمي غرينستوك، وهي تهان وتقدير يستحقهما على تسييره أعمال لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها بحكمة وكفاءة. ونأمل أن نتمكن من الاستمرار في الاعتماد على قيادته، ويؤكد وفد بلدي مجددا دعمه الكامل لعمل اللجنة.

في السنة التي انقضت منذ أن أُنشئت اللجنة، أثبتت هذه اللجنة ديناميتها وأهميتها للأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشيد بعمل نواب الرئيس - السفير فالديفيزو والسفير كونجول والسفير لافروف - الذين يشكلون مع السفير غرينستوك فريقا ممتازا. كما أن فريق المسؤولين من بعثة المملكة المتحدة والعمل الممتاز الذي قامت به الأمانة العامة - وتود المكسيك هنا أن تشيد بشكل خاص بالآنسة سوجاتا ميثا على عملها الدؤوب في اللجنة - جميعها عوامل أسهمت في نجاح عمل اللجنة. ومن المهم أيضا أن نشيد بعمل فريق الخبراء ومساعديهم. فهم ببساطة سند لهذه اللجنة.

إن عمل اللجنة وخبرائها في ترتيب تقديم المساعدة الفنية يمثل، في هذه المرحلة، العمود الفقري للطبيعة التعاونية للجنة الذي يمكّن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تعزيز قدراتها للتصدي للأعمال الإرهابية. وينبغي أن يكون الحوار بين الدول الأعضاء والخبراء حوارا تفاعليا لتتمكن البلدان من اختيار نوع ونطاق المساعدة التي تود أن تتلقاها.

يجب علينا، فرادى ومجتمعين، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نبذل جهودا على الصعيد الوطني لمواءمة مؤسساتنا القضائية وأدواتنا السياسية والقانونية مع هذا المسعى، الذي التزم به المجتمع الدولي. وقد اتخذت المكسيك هذه الإجراءات بفهم كامل لمسؤولياتها. وتؤمن المكسيك بأن مكافحة الإرهاب تتطلب عملا متضافرا من جانب السلطات على مختلف الصعد. ويشهد على التزام السلطات المكسيكية حقيقة أن وفد المكسيك في هذه الجلسة يضم السيد لازارو كارديناس باتل، حاكم ولاية ميشوكان، والسيد هوزي مورات، حاكم ولاية أوكساكا، الموجودين هنا ليراقبا عمل اللجنة.

ونحن نعتقد أن أحد الإسهامات الرئيسية للجنة هو تجميعها للمعلومات المتوفرة للجميع المتعلقة بالممارسات التي تتبعها الدول في مكافحة الإرهاب. ومن المؤكد أن تجميع هذه المعلومات سييسر دراسة القانون الدولي المقارن في هذا الميدان.

وبفضل عمل اللجنة، نتحرك نحو عملية اتساق وتكامل بين النظم القانونية والإجراءات القضائية المعمول بها في الدول، مما يمكننا من العمل معا للتصدي لهذا العدو المشترك.

من المبادئ الأساسية التي تستند إليها مكافحة الإرهاب احترام القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان. وما لم يكن الأمر كذلك، فإن مشروعية ووحدة جهودنا ستضعف كثيرا وستقوض . يجب أن ندافع بتصميم عن المبادئ الأساسية التي تحكم منظمتنا.

ويمثل الإرهاب، بأشكاله ومظاهره العديدة، هجوما على القيم الإنسانية الأساسية: قيم التفاهم والتراحم الإنساني والتسامح. ويُستخدم الإرهاب عن خبث أحيانا باسم الحريات الديمقراطية للهجوم على هذه الحريات نفسها. ويستغل الإرهاب هذا الحريات ويهاجمها. ويتغلغل الإرهابيون في الأماكن المفتوحة؛ ويستغلون شفافية وسائط الإعلام والاتصالات؛ ويستخدمون وسائط الإعلام كسلاح، كما يستخدمون النظم المالية لصالحهم؛ ويهاجمون عشوائيا ضحاياهم الأبرياء الذين يزاولون أعمالهم اليومية.

ونظرا لطبيعة الإرهابيين الشريرة وتعصبهم، وهويتهم الغامضة وقسوتهم ووحشيتهم في اختيار أهدافهم وضحاياهم دون أي اعتبار لحياة النساء والأطفال والأبرياء، يجب مكافحة الإرهابيين بكل الوسائل المتاحة. ولكن مكافحة الإرهاب تقتضي اتخاذ بعض القرارات الصعبة جدا بالنسبة للمجتمعات: كإنشاء نظم رصد ومراقبة تحد من حرياتنا، وإقامة حواجز تعوق حرية حركتنا، وتقييد بعض حقوقنا بسبب مكافحة الإرهاب.

هذه التدابير تمسنا جميعا. فهي تدابير وقائية، الغرض منها منع أعمال الإرهاب. ولكن لها أيضا آثار لاحقة وخسائر نعاني منها جميعا. فهي تضر بنوعية حياتنا والطرق التي نعيش بها معا.

وعلى ضوء هذا، فإن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، يجب أن يكونا في يقظة تامة. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا قط تكاليف كل عمل من الأعمال التي نقوم بها، وعلينا أن نضمن أن التدابير التي نقترحها ونتخذها لها ما يبررها تماما وأنها فعالة حقا.

وعلينا أن نجمع بعناية شديدة بين مكافحة الإرهاب والدفاع عن حرياتنا وعن الحقوق الإنسانية والمدنية. ولا يمكننا أن نلعب لعبة الإرهابيين. ومهما كانت درجة فعاليتنا في اتخاذ التدابير الاحتياطية والوقائية فإن الإرهاب سيستغل كل ثغرة. فما من تدابير أمنية يمكن أن تحصِّننا ضد الإرهاب. ولهذا فنحن مضطرون لجعل مكافحتنا للإرهاب تتصل بجوهر المسألة وأن تنصب على صميم ولب الدوافع

التي تتسبب في مثل هذه الأعمال. وسيكون أعظم وأكثر الأسلحة فعالية في مكافحة الإرهاب هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسعي إلى تحقيق السلام من خلال جهود واسعة النطاق ومستمرة، والانتباه المركَّز على المسائل الإنسانية الناجمة عن الصراعات، وتعزيز القيم، والتعليم والرعاية الصحية. وللأمم المتحدة دور رئيسي تضطلع به في كل هذه المهام الحاسمة.

ونحن على علم بأن ولاية اللجنة لا تتضمن رصد حقوق الإنسان، نظرا لوجود أجهزة أخرى مختصة بهذا الغرض. ومع ذلك، فنحن نناشد الدول بأن تضمن امتثال سلطاتها المحلية لالتزاماتها الدولية في هذا المجال. وبالتنويه إلى الإسهامات التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان فإننا نشدد على أهمية تلك المفوضية. ونحن نعتبر أن إسهاماتها قيِّمة، ونشعر بأنه من الضروري أن تبقي اللجنة على الحوار معها. ونشيد هنا بالسيدة ماري روبنسون على إسهامها، ونود أن نعرب عن تأييدنا للمفوض السامي الجديد، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، في الوقت الذي يستهل عمله.

ولقد شرع بلدي في إجراء مشاورات مع أعضاء آخرين في الأمم المتحدة حتى يمكننا أن نصدر قرارا للجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان والإرهاب لكي تمنح الدول التوجيه اللازم لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب.

ويضطلع التعاون الإقليمي بدور هام جدا، حيث أن تلاقي المصالح والتقارب الجغرافي يجعلان من المنظمات الإقليمية جبهة طبيعية للعمل في مكافحة الإرهاب. وهنا نثني على ما أحرز من تقدم في منظمة الدول الأمريكية.

وأود أن اختتم بياني بإعادة التأكيد على استعداد المكسيك المطلق للاستمرار في المشاركة في التدابير العملية وفي اعتمادها ودعمها، وذلك برؤية طويلة الأجل ستمكننا من وضع مفهوم جديد للتعاون الدولي لمكافحة هذه الآفة وتوطيده. وسيكون الغرض الأساسي لهذا المفهوم هو معالجة الجذور والأسباب الأساسية للكراهية والإحباط والعنف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك على كلماته الطيبة التي وجَّهها إليَّ.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ، سيدي، بتهنئتكم على توليكم الرئاسة في هذا الشهر الذي يعد بأن يكون شهرا زاخرا بالأحداث. ولكم تعاون وفدي الكامل معكم. كما أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى معربا عن الشكر للسفير تافروف ولوفده على منجزاتهما في الشهر الماضي. وأخيرا، نشكر أيضا الأمين العام على انضمامه إلينا في وقت سابق اليوم وعلى بيانه المتبصِّر.

بداية، أود القول إن وفدي يؤيد بالكامل البيان الذي سيدلي به لاحقا سفير جمهورية كمبوديا باسم رابطة دول جنوب شرقي آسيا.

مع مرور الذكرى السنوية الأولى لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، حان الوقت لكي ينتقل مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب اليوم إلى مرحلة التفكير التحليلي للتأمل فيما حققناه والتفكير فيما ينبغي أن نفعله في الحرب على الإرهاب. فعندما أنشئت اللجنة قبل عام بالتحديد بدا التحدي الموجه إليها والمتمثل في قيادة الحملة العالمية ضد الإرهاب وكأنه تحدٍّ لا يمكن التصدي له. وبالتالي فإن اللجنة، وبجميع المقاييس، قد قامت بعمل ممتاز في السنة الماضية، بالنظر إلى قيود الموارد والوقت التي تواجهها. وما كان يمكن تحقيق هذا العمل الممتاز بدون القيادة والحماس الرائعين للسفير غرينستوك بصفته الرئيس. كما نود أن نتقدم بالشكر إلى نواب الرئيس – السفراء بالديبيسو

وكونجـول ولافـروف – علـى رئاسـتهم الممتـازة للجـان الفرعية.

لقـد تولـوا هـم والرئيـس مناصبـهم قبـل عـام، وربما كـانوا يدركـون العبـء الهائل ولكـن لعلهم لم يدركوا تماما حجم العمل. ولذلك فنحن نرى أنـه ممـا يثير الإعجاب الحقيقـي أن الرئيـس ونـواب الرئيـس قـد قبلـوا هـذه المـرة بمعرفتهم الاستمرار في مناصبهم لمدة ستة أشهر أخرى. وفي حال عدم إتاحة فرصة عقد جلسة علنية أخرى بشأن هذا الموضوع قبل أن نغادر المجلس في نهاية هذا العام فإننا نود أن نشيد إشادة خاصة بالسفيرين بالديبيـسو وكونجول، اللذين سيغادران المجلس أيضا في نهاية هذا العام.

ونشعر أيضـا بامتنـان شـديد لخبراء لجنـة مكافحـة الإرهـاب علـى منجزاتهـم في المهمـة المضنيـة المتمثلـة في استعراض أطنان من التقارير القطرية. وسيترك بعض أعضاء فريق الخبراء الأصلي اللجنة قريبا، ونتمنى لهم كل الخير في أعمـالهم في المسـتقبل. وبعـد ذلـك يجـب أيضـا الثنـاء علـى المترجمين. فلقـد عملـوا بإيقـاع محموم خلف الستار، وتحـت ضغط هائل، لكي يترجموا ٢٦٥ تقريرا وملاحق لا تحصى. وينبغي أن نشيـد أيضـا بالأعضـاء الآخرين في لجنة مكافحـة الإرهاب على مشاركتهم الاستباقية في أعمال اللجنة.

وأخيرا وليس آخرا، نشيد أيضا بالأمانة العامة للجنة مكافحة الإرهـاب، وهي جزء لا يتجزأ مـن اللجنـة، حيـث اضطلـع أعضاؤهـا بمهامـهم الإداريـة بشـكل يبعـث علـى الإعجاب.

وبينما أسهمت لجنة مكافحة الإرهاب إسهاما كبيرا طوال فترة وجودها التي امتدت لعام واحد – وقدم لنا السفير غرينستوك تفـاصيل عملـها – لا تـزال الحـرب ضـد الإرهـاب بعيدة عـن النهايـة. فمـا زال الإرهـاب منتشـرا في كـل أركـان المعمورة وما زالت المعركة ضد الإرهاب تمثل مهمـة مسـتمرة وشاقة.

والولايات المتحدة الـتي أصبحـت التذكـار الكئيـب للتهديدات التي تواجه الأمن العـالمي دون انحسار، قـد أحيت الذكـرى السنوية الأولى لاعتـداءات ١١ أيلـول/سـبتمبر بـأن أصبحت لثاني مرة في أعلى درجة الإنذار ''البرتقـالي'' حيث نشـرت القذائـف المضـادة للطائرات حـول واشنطن وأغلقـت سفاراتها في كل آسيا. وظل الأمريكيـون حذرين في الداخل وفي الخارج. كذلك اعتمدت بلدان أخرى كثيرة تدابير أمنية مشددة مماثلة. ومن هنـا نـود إبـراز ثلاثـة تحديـات مقبلـة أمـام لجنة مكافحة الإرهاب.

الأول، هـو ضـرورة تعميـق التعـاون والتكـاتف. فالإرهـاب أشبه بحريـق مندلـع. ولا يسـتطيع المـرء أن يقـف موقف المتفرج والنار تلتهم أراضي الجيران. ولو تركـت النار دون سيطرة فالفرصة سانحة لانتشارها وامتدادهـا إلى المنـاطق المحيطة، بما في ذلك أراضيكم. كذلك أكد السفير غرينستوك أهمية التعـاون الوثيـق بـأن أشـار في بيانـه إلى أن نجـاح الحملـة العالميـة لمكافحـة الإرهـاب، الـتي تتصدرهـا لجنـة مكافحـة الإرهـاب، يتوقـف بشـكل حاسـم علـى تلاحـم جميـع الـدول الأعضاء من أجل تأكيد الإرادة الجماعية لتنفيذ تدابير سليمة للقضاء على ويلات الإرهاب الدولي.

وفي هـذا السـياق أكـد وزيـر خارجيتنـا، جاياكومـار، في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين في ١٣ أيلـول/سـبتمبر ٢٠٠٢ ضـرورة النظـر في إيجـاد سـبل جديـدة لكيفيـة إثبـات التنسـيق بـين الأمـم المتحـدة وسـائر المنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء. وهنـا نتفـق مـع زميلنا ممثل كولومبيا علـى ضـرورة زيـادة التعـاون بـين اللجنـة ولجنة الجزاءات ١٢٦٧ كي نعالج الثغرات التي أشار إليها.

والتحدي الثاني، هو ضرورة التخلص من النماذج التقليدية. فمن المقلق أن كثيرين منا يحتفظون للآن بالنماذج التقليدية للمنظمات الإرهابية التي تتسم بتسلسل هرمي واضح المعالم وبرنامج سياسي محدد وترسانة تقليدية. والتجاهل العالمي للتطور الذي يحدث في الشبكات الإرهابية وأساليبها هو الذي حال بيننا وبين إحباط عمل الإرهابيين بفعالية. وعلى سبيل المثال، فعندما هاجمت جماعة أوم شنريكيو شبكة مترو الأنفاق في طوكيو بغاز السارين القاتل في آذار/مارس ١٩٩٥، أخذت الصدمة بلدان العالم، وبدأت تتساءل فيما بينها عما إذا كانت مهيأة لمواجهة هجمات إرهابية مماثلة، بيولوجية أو كيميائية.

وعندما شاهد العالم مرتعبا وغير مصدق ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي كان معظم الصدمة يتعلق بطائرة تجارية تحمل على متنها مدنيين عاديين وقد اختطفها إرهابيو القاعدة واستخدموها سلاحا في الهجوم. وعندها فقط بدأت بقية بلدان العالم تتحدث عن احتمال وقوع هجمات مماثلة غير تقليدية على ترابها.

ولم يكن هذان الحدثان إلا مجرد مثالين من كثير غيرهما يوضحان بجلاء أننا ينبغي ألا تكون لدينا أوهام حول إرهاب هذه الأيام. فقد مرت الجماعات الإرهابية بعملية خصخصة بتلقيها التمويل الخاص والتدريب، وتكيفت مع الوسائل والتكنولوجيات الجديدة لتصبح هياكل تنظيمية لشبكات دقيقة بعيدة عن الأنظار ولكنها أكثر فتكا. وحين يحاصر العالم بتدويل الإرهاب يصبح من الأمور الحاسمة أن تبحث الدول الأعضاء في الأساليب الراهنة وأن تضفي الطابع المؤسسي على آلياتها لتعميق تبادل المعلومات بين أجهزتها الاستخبارية ومسؤولي إنفاذ القوانين على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبذا تشكل شبكاتنا الدقيقة التنسيق. فالأمر يحتاج إلى شبكة لهزيمة شبكة.

والتحدي الثالث هو ضرورة زيادة المساعدة التقنية للدول الأعضاء. ومع أخذ التحديين الأوليين المشار إليهما أعلاه في الاعتبار يصبح التحدي الثالث هو الأشد إلحاحا. فنحن نعيش في بيئة معولمة يمكن للإرهاب فيها أن يستغل، أو هو فعلا يستغل، الثغرات الحدودية والتجارة الدولية في السلع والخدمات لأغراضه الشريرة. ولذا يصبح من المعقول جدا أن يتفق المجتمع الدولي والأمم المتحدة على وضع برنامج شامل معا للمساعدة الشاملة المتبادلة، بغية تعزيز قدرة الدول الأعضاء التي تفتقر إلى الموارد أو الخبرات، على التعامل بفعالية مع الإرهاب. وبوجه خاص فاللجنة تحتاج إلى خطة عمل واضحة للتعامل مع الدول التي لم تتخذ إجراءات صارمة لمكافحة الإرهاب، وفق ما يتطلبه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن نحث اللجنة بشدة على أن تركز اهتماما كبيرا على وضع براج بعيدة الأثر لتعزيز المساعدة الدولية للدول التي تحتاج إلى المعونة والدعم الضروريين لتعزيز قدراتها الوطنية على مكافحة الإرهاب.

وسنغافورة على أتم استعداد للوقوف إلى جانب المجتمع الدولي في مكافحة التهديد بعولمة الإرهاب. فنحن نسلم بصعوبة قيام أي بلد بمكافحة الإرهاب وحده. ثم إننا في منطقة سميت "الجبهة الثانية" في الحرب على الإرهاب. وعلى هذا فنحن ملتزمون بالانضمام إلى الجهود الإقليمية للقضاء على الإرهاب الدولي وبتعميق مبادلاتنا مع الجهات الإقليمية والدولية الفاعلة. وعلى سبيل المثال، فسنغافورة واليابان وجمهورية كوريا سوف تشترك في استضافة محفل إقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا كحلقة عمل عن مكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية، يعقد في طوكيو في الأسبوع القادم. والجهد الإقليمي الثاني الذي نواصل الاشتراك فيه سيأتي بيانه في البيان المشترك للرابطة التي أشرت إليها قبل قليل، ولن أكرر الكلام عنه.

وأخيرا لا يسعني إلا أن أؤكد أن الحرب على الإرهاب معركة لن تنتهي، ولا ضمان للنجاح الكامل فيها. ومع ذلك فليس أمامنا خيار إلا العمل الدؤوب ومراعاة الضمير وبشراكة مع الآخرين من أجل القضاء على الإرهاب الدولي. ولا يمكننا أن نخسر هذه الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة سنغافورة على الكلمة الرقيقة الموجهة لشخصي.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم سيادة الرئيس بتوليكم الرئاسة وأطمئنكم إلى دعم وفدي الكامل لكم. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السفير تافروف وموظفيه على أداء الرئاسة الرائعة في الشهر الماضي. واسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر إلى السفير غرينستوك لقيادته الممتازة للجنة مكافحة الإرهاب وإنجازاته الرائعة حتى الآن. وأشكر، بالمثل، جميع موظفيه والأمانة العامة وفريق الخبراء التابع للجنة. فالمهام التي يقومون بها تيسر إلى حد بعيد تنفيذ الدول الأعضاء الفعال والموحد للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

لقد عملت لجنة مكافحة الإرهاب لمدة عام، وهي تشرع الآن في برنامج عملها الخامس ذي التسعين يوما. وتلقت اللجنة عددا كبيرا من تقارير التنفيذ المقدمة من الدول الأعضاء ونجحت في استعراضها.

ومع ذلك، فمع مراعاة أنه لا يزال أمامنا عمل كبير قبل أن نصل إلى توحيد المعايير العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها بشكل كامل، ينبغي ألا نقلل من أهمية ما أنجز حتى الآن. فالمعلومات التي حصلنا عليها حتى الآن توحي بأن الجماعات الإرهابية تجد صعوبة الآن بالفعل في تلقي التمويل عبر القنوات الدولية.

والواقع أن تركيز اللجنة على التعاون والحوار والشراكة والشفافية يبدو أنه أثمر، كما أثمرت استراتيجية التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في مجالات الإعلان عن أفضل الممارسات والتماس النهج التآزرية وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء المحتاجة إلى الدعم التقني.

إن شرعية الالتزام العالمي بعمل اللجنة يؤكدها بوضوح عدد التقارير المقدمة إليها. ونحن نتطلع إلى تلقي التقارير من جميع الدول الأعضاء.

والحوار والشراكة مطلوبان لإجراء متابعة واسعة النطاق للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وعلى الدول أن تسن التشريعات الوطنية التي تغطي جميع جوانب القرار وتضع الأدوات التنفيذية المناسبة التي تتمشى معه. وهذه ليست بالمهمة الهينة.

ولا يمكن هزيمة الإرهاب الدولي إلا باتباع نهج دائم وشامل يتضمن مشاركة فاعلة وتعاونا من جميع الدول الأعضاء. فالإرهاب الدولي تهديد عالمي. ولا تستطيع دولة بمفردها أن تحمي نفسها من الإرهاب.

وقبل عام تقريبا، اعتمدت النرويج قانونا مؤقتا يتضمن الأحكام الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، دخل مشروع قانون جديد في النرويج حيز النفاذ يؤسس تدابير تشريعية فعالة ودائمة ضد أعمال الإرهاب وتمويل الإرهاب. وتم استعراض تشريعات نرويجية أخرى لضمان الوفاء التام بمتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويفي القانون الجديد بالمتطلبات ذات الصلة الواردة في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المبرمة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد صدقت النرويج على الاتفاقية في ١٥ تموز/يوليه من هذا العام. وبذلك نكون قد انضممنا إلى مجموعة الدول التي صدقت على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب، البالغ عددها ١٢.

ونحن على دراية بالصعوبات التقنية التي قد تواجه بعض الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير القانونية والمالية المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويثير الوضع الراهن شواغل يتعين علينا محاولة الحد منها من خلال العمل الإيجابي والمنسق. ولن تصمد سلسلتنا إذا كانت فيها حلقات ضعيفة. ومن الأساسي أن تطبق جميع الدول الأعضاء نفس التدابير وأن تلتزم بنفس المعايير. وقد أضاف إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب قيمة غير عادية للتنفيذ العالمي للمتطلبات القانونية من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. ونحن نقدر جهود اللجنة في مساعدة الدول من أجل تقوية قدراتها على مكافحة الإرهاب من خلال تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وستعمل النرويج على دعم اللجنة، وستوفر برامج مناسبة لمساعدة الدول التي تفتقر إلى القدرة على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ورفع التقارير إلى اللجنة. وقد قدمنا معلومات إلى اللجنة بشأن الخبراء النرويجيين المتوافرين في مجالات ذات صلة ونحن على استعداد، في حدود قدراتنا، لمساعدة بلدان طلبت العون في جهودها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وننظر الآن في كيفية تحويل هذا الالتزام إلى مساعدة جادة للبلدان في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتعطي النرويج أولوية للتعاون مع البلدان الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب. ونحن ندعم عمل الاتحاد الأفريقي صوب التنفيذ الفعال والشامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من جانب الدول الأعضاء فيه. وبالمثل، فنحن ندعم مشروعا يستهدف تعزيز قدرة بلدان في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على متابعة التدابير المحددة الواردة في هذا القرار.

والإرهاب العالمي خطر على السلم والأمن الدوليين. وهو يقوض الاستقرار والرخاء العالميين، ويهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعرض الأمن البشري الأساسي للخطر وينتهكه. والإرهاب، ليس أقله، خطر على حقوق الإنسان. ولا يوجد أي تناقض بين التدابير المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من ناحية، وبين حماية حقوق الإنسان من ناحية أخرى. ونحن ندعم من صميم قلوبنا تصميم اللجنة على أن تبقى على اتصال وثيق بالمفوض السامي لحقوق الإنسان، سيرجيو فييرا دي ميلو. ويجب ألا يعتقد أي شخص أن التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة الإرهاب على المستوى القومي ذريعة لقمع الحقوق والحريات الأساسية. ويجب أن تصير حماية سيادة القانون وتعزيزه محور استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل النرويج على كلماته الطيبة التي وجّهها إليّ.

السيد راين: (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس، وأهنئ وفد الكاميرون على تولي رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديرنا للرئاسة ذات الكفاءة في الشهر الماضي على أيدي السفير تافروف والوفد البلغاري. وأود أيضا أن أشكر الرئيس على الإعداد لجلسة المجلس العلنية اليوم بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

وتتفق أيرلندا تماما مع البيان الذي ستدلي به الدانمرك بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن عمل لجنة مكافحة الإرهاب تحت قيادة السفير غرينستوك مثير للإعجاب. قبل عام، شهد العالم ما يمكن لقوى الهمجية أن تفعله ما لم تتم السيطرة عليها في تحدٍ لرؤيتنا. وقد ظلت تلك الرؤية متأصلة، بفضل الأمم المتحدة، في القوانين والأعراف التي تحترم كرامة البشر وتنوعهم. وهي رؤية للعالم الأخلاقي المشترك حيث يمكن للأمم والشعوب أن تعيش طبقا لمعايير ومثل مشتركة. واليوم يمكننا أن نقول

بقدر معقول من الثقة إن مثل هذه القوى الرجعية تواجه الآن مجتمعا دوليا يعمل بجهد متسق في محاولة مشتركة لمنعها من التمتع بقدرة العمل أو حتى إصابة عالمنا بمثل هذه الأعمال الوحشية مرة أخرى.

ولذلك، فأيرلندا تشيد بما حققته لجنة مكافحة الإرهاب عن طريق المطالبة بالتنفيذ الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتشجيع على ذلك. وقد تم العمل بصبر وانفتاح وبشعور من الواقعية والتوازن. ونحن جميعا نقر بأنه قد يكون من غير الممكن لجميع البلدان الوفاء بين ليلة وضحاها بجميع المتطلبات المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بصورة كاملة. ومن أجل ذلك، حاولت اللجنة في البرامج الخمسة البالغ مدة كل منها ٩٠ يوما وفي الردود على التقارير القومية، وكانت على حق، أن تشجع عوضا عن أن تعاتب، وأن تعزز التعاون والجهود المشتركة عوضا عن أن توجه أصابع الاتهام. وهذا هو بكل تأكيد النهج السليم.

ومن حقنا أيضا أن نكون على دراية بضرورة التيقظ والحذر في الحفاظ على قيمنا المشتركة وتعزيزها، حتى حينما نواجه معا هؤلاء الذين يحاولون القضاء على تلك القيم. ولن نخدم أنفسنا ما لم نقبل أن الإرهاب يتفشى بسهولة حيثما يتفشى أيضا الظلم؛ أو أن مكافحة الإرهاب الدولي يمكن استخدامها بسهولة لمهاجمة أو انتقاد المعارضة السياسية المشروعة؛ أو أن النهج الشامل للتشجيع الكامل لكل عمل تتخذه كل حكومة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الدولي من شأنه أن يكون نهجا ذا عيوب. وبعد عام من الهجمة الوحشية في ١١ أيلول/سبتمبر، نحتاج دائما لأن نتذكر أن نسيج القوانين والمدونات التي بنيناها بجهد جهيد عبر العقود الأخيرة في الأمم المتحدة يظل دائما هشا وعرضة للخطر. وليس من السهل استعادة الحقوق المفقودة في أي بلد. ويمكن بالفعل إسكات الأصوات المخنوقة، ولكن بتكلفة عالية. والقيم المعرضة للخطر هي خسارة لنا جميعا.

وتؤيد أيرلندا بحرارة تقرير الفريق العامل المعني بالسياسات في الأمم المتحدة وبالإرهاب. وفيما يتعلق بعمل لجنة مكافحة الإرهاب في المستقبل، نحن نؤيد تماما التوصية الواردة في التقرير بأنه ينبغي ضمان أن تتوفر للجنة الخبرات التي تم الحصول عليها في مختلف مكاتب منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لنا، في رأي وفدي، أن نهتم اهتماما شديدا بآراء خبراء حقوق الإنسان وبالطبع من ضمنهم المفوض السامي، سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي يبني على ما قامت به سلفه السيدة ماري روبنسون؛ وأيضا بالطبع خبرات المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان.

وتؤيد أيرلندا تماما توصيات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الواردة في المذكرة المعنونة ”تدابير مكافحة الإرهاب من منظور حقوق الإنسان“.

ولقد ركزت على جوانب حقوق الإنسان ليس لأن اللجنة لا تعلم ذلك البعد، ولكن لأنه، حين نقيّم الخطوات المستقبلية لتعزيز التعاون الدولي ضد الإرهاب، يبدو لوفدي أنه من المفيد لنا أن ننظر إلى الصورة برمتها وأن نتذكر أن عملنا هنا في الأمم المتحدة يرتبط بقيم الرحمة والإنسانية.

وهناك ثلاثة إنجازات معينة حققتها لجنة مكافحة الإرهاب في عامها الأول، وأود هنا أن أؤكد عليها.

أولا، بناء القدرات لدى الدول لا بد من تعزيزه لضمان ترجمة متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى إجراءات عملية، حتى لا تظل حبرا على ورق. ثانيا، كان تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب إنجازا بارزا في العام الماضي. ثالثا، ركزت لجنة مكافحة الإرهاب بشدة على تقديم المساعدة للدول التي تحتاج إلى الدعم والمشورة في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وكان من دواعي اغتباط

أيرلندا أنها قدمت مؤخرا تفاصيل عن خبراء وطنيين أيرلنديين، لإدراجها في دليل المساعدات.

إن مناقشة اليوم تتيح لنا فرصة لأن نقول ''شكرا لكن، وحسنا فعلتم'' للجنة مكافحة الإرهاب ورئيسها، وللخبراء الذين يقدمون النصح للجنة مكافحة الإرهاب والأمانة العامة. وأقول ذلك بكل حرارة، وأتمنى للجنة كل النجاح في عملها المقبل الذي ستؤديه باسمنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أيرلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفد الكاميرون.

السيد زانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. وأعتقد أن مجلسنا، في ظل قيادتك، سيحرز النجاح في عمله بكل تأكيد. وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلادي.

أود أيضا أن أشكر السفير تفروف، ممثل بلغاريا، على إسهامه البارز أثناء رئاسته لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

تتجلى الأهمية الكبرى التي تكتسيها هذه الجلسة التي نعقدها اليوم، في قائمتها الطويلة جدا من المتكلمين. ونظرا لكثرة عدد المتكلمين، سأتوخى الإيجاز الشديد، وسأكتفي بالتركيز على تقييمي لعمل لجنة مكافحة الإرهاب.

يتوجه الوفد الصيني بالشكر إلى السفير غرينستوك على العرض الذي قدمه باسم لجنة مكافحة الإرهاب. ونحن نصادق على تلخيصه وتقييمه للعمل الذي أنجزته اللجنة حتى هذا التاريخ. ويعتقد وفد بلادي أن هذه اللجنة، أثناء العام الذي انقضى منذ إنشائها، أنجزت قدرا كبيرا من العمل الفعال. فالمرحلة الأولى من الاستعراض قد اكتملت أساسا، واستعراض المرحلة الثانية يسير وفقا للجدول الزمني المحدد. وكان انفتاح أساليب عمل اللجنة وشفافيتها موضع تقدير بالغ من جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

بيد أن النجاح الذي حققته لجنة مكافحة الإرهاب لم يكن ممكنا لولا جهود مكتبها وأعضائها وخبرائها وأعضاء الأمانة. ونحن نوافق على برنامج العمل الخامس للأيام الـ ٩٠ المقبلة، وعلى موضع تركيز العمل في مرحلة الاستعراض الثانية التي اعتمدتها اللجنة. كما نؤيد تجديد ولاية المكتب لفترة ستة أشهر.

وبغض النظر عن مجالي الأولوية اللذين حددتهما لجنة مكافحة الإرهاب، نعتقد أن اللجنة ينبغي أن تولي اهتماما خاصا، أثناء مرحلة الاستعراض الثانية، لمسألة تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي تحتاج إلى تلك المساعدة. وفي هذا الصدد، نناشد المانحين المعنيين أن يستجيبوا بهمة ونشاط لنداء اللجنة، ويتعاونوا مع خبرائها في تقديم المساعدة، في الوقت المناسب وبشكل فعال، للبلدان التي طلبتها. وعلاوة على ذلك، نعتقد أيضا أنه ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب، في عملها المقبل في المرحلة الثانية، أن تواصل استعراضها للتقارير الوطنية، مع الالتزام الصارم بأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المجالين التشريعي والإداري، بأسرع ما يمكن.

إن العمل الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب حتى اليوم، أرسى قاعدة جيدة لقدرة الدول الأعضاء على قمع الإرهاب وإقامة التعاون الدولي في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، ينبغي لنا أيضا ملاحظة أن بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب عملية طويلة الأجل ولا يمكن فصلها عن الممارسة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب. أما مسألة كيفية إدماج جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الممارسة الدولية لمكافحة الإرهاب فهي تتطلب اهتماما من جانب المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد روستو (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): قبل عام، أجبرت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية المقيتة المجتمع الدولي على اتخاذ موقف الدفاع عن القيم المشتركة التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة. واتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وما أعقبه من أعمال لجنة مكافحة الإرهاب، تمثل فصلا جديدا في تاريخ مجلس الأمن والأمم المتحدة، يحق لنا أن نفخر به جميعا، بينما نتذكر إلى الأبد الخطر الفتاك والوحشية التي حفزتنا على القيام بعمل جماعي. والجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب تشكل جبهة أساسية في كفاحنا المشترك.

وقد ألفنا جميعا الآن سلسلة الواجبات الملزمة التي يفرضها هذا القرار على كل دولة من الدول الأعضاء. وفضلا عن ذلك، فإن إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب بمقتضى الفقرة ٦ من منطوق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، سيكون له صدى ومدلول دائمان. ولعلي أضيف أنه يجدر بنا أن نتخيل حالنا اليوم لو لم ننشئ لجنة مكافحة الإرهاب. كنا سنتخلف كثيرا في كفاحنا ضد الإرهاب وفي جهودنا لتحسين قدرة العالم عن تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب وحماية كل أمة من الإرهاب.

في أيلول/سبتمبر الماضي، أثناء وضع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتفاوض عليه، اعترف وفد بلادي بوجود تشكك حول النية في إنشاء هيئة لرصد تنفيذ القرار. غير أن ذلك التشكك قد تلاشى منذ فترة طويلة، وهو ما بينته ملاحظاتي قبل قليل. والإنجازات التي حققتها لجنة مكافحة الإرهاب في عامها الأول هذا، لم تكن ممكنة لولا مساهمات من يقفون وراءها. وأولا وقبل كل شيء، بطبيعة الحال، تود الولايات المتحدة أن تثني على السفير السير جيريمي غرينستوك لقيادته النشطة والملتزمة لتلك اللجنة. ونود أيضا أن نشكر فريق بعثة المملكة المتحدة المتفاني – أنّا كلونز، ودومينيك فورتسكيو، وجولييت غيلبرت، وإيين ماكليود، وكارن ويليامز – على عمله الشاق دعما لجهود السفير غرينستوك.

ثانيا، نثني على نواب الرئيس الثلاثة – سفراء كولومبيا وموريشيوس وروسيا – للجهود الدؤوبة التي بذلوها مع معاونيهم، في حرصهم على أن تؤدي اللجان الفرعية الثلاث عملها بطريقة كفؤة واحترافية، بل وعلى جعل ابتكار فكرة إنشاء اللجان الفرعية تحقق كل هذا النجاح. ثالثا، نود أن نقر بأهمية الإسهامات التي قدمها فريق الخبراء التابع للجنة مكافحة الإرهاب. فلولا تعاون هذا الفريق ومهارته لما استطاعت اللجنة أن تستعرض التقارير التي تلقتها حتى الآن والتي تربو على ٢٠٠ تقرير، وأن تستجيب لها.

أخيرا، أود أن أهنئ الأمانة العامة وأن أعرب لها عن اعترافنا بمساهمتها المهمة في دعم لجنة مكافحة الإرهاب.

لقد أصر السفير غرينستوك على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا جادا ونشطا، وعلى أن تتولى لجنة مكافحة الإرهاب رصد هذا التنفيذ. وكان مبتكرا وفعالا معا في بناء توافق الآراء والحفاظ عليه داخل اللجنة وفيما بين أعضاء الأمم المتحدة. والواقع أنه بهذا العمل كان مثالا يُحتذى، لعل الآخرون يتأسون به من أجل فائدة المنظمة بشكل عام.

إن مكافحة الإرهاب الفعالة تقتضي وجود تعاون دولي؛ ذلك أنه، بكل بساطة، لا يوجد بديل له؛ ولجنة مكافحة الإرهاب شجعت على هذا التعاون. ومكافحة الإرهاب الفعالة أيضا تمثل جهدا لمناصرة سيادة القانون والدفاع عنها. والحماية الفعالة لحقوق الإنسان تكمن دوما في الدفاع عن سيادة القانون. أما الإرهابيون ومؤيدوهم فهم أعداء سيادة القانون، ويجب ألا يكون لدينا أي لبس في هذا الشأن. إن جوهر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يكمن في التزام يقع على عاتق جميع الدول بتعزيز قدراتها ومؤسساتها

القانونية لمكافحة الإرهاب. وأقول في هذا الصدد إنه لا يوجد أي تناقض أو تنافر بين هذا الجهد وبين تطوير سيادة القانون، ومن ثم حماية حقوق الإنسان الأساسية.

ونعتقد بأن أولويات لجنة مكافحة الإرهاب للفترة القادمة، كما وضعها السفير غرينستوك وصدقت عليها اللجنة. أولويات سليمة وتشكل توجيها صحيحا لأعمال اللجنة في المستقبل، إلا أنها تستند إلى إنجازات اللجنة في عامها الأول. وأولها العدد الكبير من الدول التي تنقح أو تحسن قوانينها لكي تتماشى مع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ثانيا، إن اللجنة ساعدت على التعجيل بوتيرة التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب، وبخاصة اتفاقيتي التفجيرات الإرهابية وتمويل الإرهاب، وأخيرا هناك مجموعة كبيرة من المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي انضمت إلى لجنة مكافحة الإرهاب في محاولة لتعزيز تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتعجيل به. وترى لجنة مكافحة الإرهاب أن هذه شراكة لا غنى عنها.

وهناك جانب حاسم آخر في أعمال لجنة مكافحة الإرهاب في العام الماضي، وسيبقى في المستقبل، وهو جهودها الرامية إلى تيسير توفير المساعدة التقنية للدول التي تفتقر إلى القدرات. وقد تضمنت هذه الجهود وضع ما سيصبح معجما شاملا أو قاعدة بيانات شاملة لمقدمي المساعدة التقنية وبذل جهود متواصلة لتيسير الاتصال بين الدول التي تطلب المساعدة والدول المستعدة لتقديمها.

وإذ تبدأ لجنة مكافحة الإرهاب العام الثاني من أعمالها، ينبغي لها أن تتناول مهامها بنفس القدر من الإلحاح والحماس اللذين ميزا أعمالها طيلة العام الماضي. ونحث جميع الدول الأعضاء كذلك على مواصلة التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب وعلى تنفيذ التزاماتها بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بحس من الإلحاح. وغني عن البيان أن تهديد الهجمات الإرهابية لا يزال ماثلا أمامنا في كل وقت.

وبالنسبة لبلدي، فإن مرور عام على اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا بد أن يرتبط الآن وإلى الأبد بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، عندما قُتل ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص من أكثر من ٩٠ بلدا في الهجمات التي نتذكرها جميعا. ومن المهم أن الأمم المتحدة قد اتخذت، وستتخذ في المستقبل، خطوات حاسمة في هذه المكافحة ضد الإرهاب عن طريق تعزيز المعايير والقواعد الدولية من خلال القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأعمال لجنة مكافحة الإرهاب وعن طريق قطع الطريق أمام تمويل الإرهابيين من خلال القرارين ١٢٦٧ (٢٠٠٠) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢). وقد أبدت الأمم المتحدة وهذه المؤسسة القدرة على بذل الجهود المستمرة التي لا غنى عنها بالنيابة عن المجتمع الدولي برمته.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أتمنى لكم النجاح في أعمالكم. وأعرب عن امتناني أيضا لسلفكم، السفير تافروف، على قيادته الناجحة لأعمال المجلس في شهر أيلول/سبتمبر. ونشعر بالامتنان للأمين العام أيضا لبيانه الهام الذي أدلى به اليوم في المجلس.

لقد أثبتت لجنة مكافحة الإرهاب خلال السنة الأولى من وجودها أنها حلقة أساسية في سلسلة النظام الجديد الذي يستهدف مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة. ونعرب عن امتناننا لرئيس اللجنة على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن منجزات الهيئة التي رأسها في عامها الأول. وننظر نظرة إيجابية إلى نتائج أعمال اللجنة والزخم الإيجابي لأنشطتها المستمرة. ويدرك الجميع إدراكا تاما أن معظم النجاح يعود إلى السفير غرينستوك بصفة شخصية وإلى فريقه. ويجدر بنا أن ننوه بالأعمال البطولية لموظفي

الأمانة العامة ولجنة الخبراء. ونعرب عن عميق امتناننا لهم وعن خالص أسفنا إذ لا بد أن يغادرنا الآن ثلاثة خبراء سيتركون اللجنة.

ومعظم الفضل يعود إلى العمل الدينمي للجنة مكافحة الإرهاب في العملية التي نشهدها لإنشاء هيكل عالمي لا مثيل له، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمكافحة التهديد بالإرهاب. وينبغي للجنة أن تضطلع بدور جوهري في ضمان وحدة صوتها والقضاء على نقاط الضعف المحتملة. وفي هذا الصدد، من بالغ الأهمية إيجاد صلة عضوية بين المجالات الرئيسية للأنشطة وإجراء تحليل موضوعي لتدابير مناهضة الإرهاب التي تتخذها مختلف البلدان وإنشاء نظام يستهدف تقديم المساعدات الاستشارية والفنية للدول بحيث يمكنها أن تنفذ التزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونعتقد أن نية اللجنة سليمة فيما يتعلق بالتأكيد الخاص في أعمالها المقبلة على التفاعل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب. وإن التفاعل بين لجنة مكافحة الإرهاب ومركز مكافحة الإرهاب التابع لكمنولث الدول المستقلة والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة تعاون شنغهاي يحتمل أن يسفر عن نتائج تبشر بالخير.

ونؤيد برنامج العمل الذي اعتمدته مؤخرا لجنة مكافحة الإرهاب لفترة الـ ٩٠ يوما الخامسة لها. والانتهاء من النظر في الجولة الثانية لتقارير الدول عن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بانتهاء هذا العام يبدو لنا هدفا طموحا. وتحقيق ذلك الهدف سيسمح للجنة بأن تجمع خريطة تفصيلية للأماكن التي تتعرض للإرهاب وأن تركز على تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتاج إليها.

وفي هذا الصدد، من المهم أن نحتفظ بتوازن بين تقرير السبل والوسائل التي ستستخدمها لجنة مكافحة الإرهاب وإصدار التوصيات التي تقضي على نواحي الضعف التي يجري التعرف عليها والرأي الشائع الذي جرى التأكيد عليه في المجلس، وهو أن لجنة مكافحة الإرهاب ليست هيئة تنزل العقاب بل إنها ستمتثل بصرامة لولايتها المتفق عليها، رأي له أهمية حاسمة بالنسبة لفعالية هذه الجهود.

وندرك تمام الإدراك في لجنة مكافحة الإرهاب استعداد مجلس الأمن وقدرته على ممارسة سلطته بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين في وجه تهديد الإرهاب. وسيواصل الاتحاد الروسي بذل كل الجهود اللازمة لكي يكفل أن تكون أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب فعالة وبنَّاءة.

ختاما، فيما يتعلق بأنشطة المجلس في مجال مكافحة الإرهاب بصفة عامة، نود أن نذكر أنه يجب على المجلس أن يضاعف جهوده لكي يساعد الدول على تنفيذ القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، الذي يتيح طائفة واسعة النطاق من التدابير المناهضة للإرهابيين الدوليين ومن يدعمونهم. ونعرب عن شواغلنا الجادة حيث أنه حتى نهاية أيلول/سبتمبر من هذا العام لم تقدم سوى ٧٠ دولة عضوا تقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذا لذلك القرار رغم أنه كان يجب تقديم جميع هذه التقارير إلى المجلس في شهر نيسان/أبريل. أما الحالة بالنسبة للتقارير المقدمة إلى لجنة مكافحة الإرهاب فهي أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نعرب عن أطيب تمنياتنا في بداية شهر هام جدا بالنسبة لمجلس الأمن فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ونثق بكم، السيد الرئيس، وبفريقكم ثقة تامة.

تود فرنسا أن تضم صوتها بشكل مسبق للبيان الذي ستدلي به نيابة عن الاتحاد الأوروبي الممثلة الدائمة للدانمرك.

وأود من منطلق وطني، أن أستهل بياني بالإعراب عن أحر التهاني والامتنان، أولا للسفير جيريمي غرينستوك، ثم إلى جميع أولئك الذين يعملون معه في البعثة البريطانية وإلى نواب الرئيس الذين يدعمونه. ولا يفوتني أيضا أن أنوه إلى الخبراء المستقلين للجنة. إنهم يقومون جميعا بعمل رائع حقا.

لقد مضى عام. والآن بوسعنا أن نقيس معا المسافة التي قطعناها. إن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهو قرار تاريخي من نواحٍ عديدة، بالغ الأهمية في الجهود العازمة للمؤتمر الدولي من أجل مكافحة آفة الإرهاب. ونحن ندين بذلك النجاح بقدر كبير إلى عمل لجنة مكافحة الإرهاب. إذ دون هذا الجهاز الذي يقوم بالرصد المنتظم لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ماذا كان يمكن أن يحدث للتنفيذ الفعلي للقرار؟

إن اللجنة، وهي لجنة إبداعية من نواح عدة وخاصة بسبب شفافية عملها الذي كثيرا ما ينوه إليه باعتباره مثالا يحتذى به، قد أوفت بالمهمة الملقاة على عاتقها وفاء كاملا حتى الآن. ويكفينا أن نذكر العدد الذي لا مثيل له من التقارير المبدئية وتقارير المتابعة المقدمة إلى اللجنة، وكذلك رسائل التقييم التي قدمتها اللجنة على سبيل الرد. كما نود أن ننوه إلى العدد الكبير للدول التي أصبحت في الأشهر الأخيرة أطرافا لاتفاقيات وبروتوكولات دولية عديدة ترمي إلى كبح أعمال إرهابية معينة، وبصفة خاصة اتفاق قمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩.

إن هذا العمل جعل ممكنا القيام بتقييم عالمي حقا للتدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها الدول في مجال مكافحة الإرهاب، ذلك المجال المتعدد الجوانب. بيد أن هذا التقييم على أهميته الحاسمة خطوة مبدئية فقط. أولا، يتعين على جميع الدول دون استثناء إرسال تقرير إلى لجنة مكافحة الإرهاب. وتلك التي لم تفعل ذلك بعد مطلوب منها القيام بذلك على وجه السرعة.

وثانيا، إن عملية اعتماد تشريع وتدابير إدارية لكل بلد، ترمي إلى مكافحة الإرهاب الدولي بجميع جوانبه، وبخاصة الجانب الرئيسي للمكافحة المتمثل في قمع تمويله، هي عملية مستمرة ويحتاج الأمر إلى تكملتها وتكييفها كلما لزم الأمر.

وأخيرا، ينبغي أن نضمن تنفيذ النصوص المعتمدة تنفيذا فعالا في الممارسة الفعلية. وهذا يتطلب، ضمن جملة أمور، تدابير وهياكل مناسبة.

ولهذا فإن عمل لجنة مكافحة الإرهاب لا يمكن أن يكون قد انتهى. وكما يشير برنامج عملها لما تبقى من هذا العام، يتوجب على اللجنة أن تقوم في الوقت ذاته بالاستمرار في تقييم التقارير وتقارير المتابعة التي تتلقاها وذلك بالقيام باستعراض للتقارير وفقا للأولويات التي حددتها. وفي رأي وفدي، ينبغي لذلك الاستعراض أن يأخذ في اعتباره على نحو أكبر الهياكل الإدارية والقائمة بغية أن يكون التنفيذ فعالا جدا على قدر الإمكان.

وينبغي أن نعزز عمل اللجنة في تسهيل توفير المساعدة التقنية المطلوبة أو التي تعتبرها اللجنة لازمة أو حتى ذات أولوية. وهنا ينبغي أن يكون واضحا جدا أنه ليس من واجب اللجنة نفسها أن تقدم هذه المساعدة. إذ ينبغي عليها أن تقوم بتقييم لطلبات المساعدة التي استرعي انتباهها إليها وينبغي أن تساعد على تحقيق الاتصال بين طالبي المساعدة وهؤلاء الذين يعارضون القيام بالمساعدة في المجالات ذات الصلة. وفي هذا الصدد يعد دليل المساعدة التقنية أداة هامة؛ والكثير من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية التي يمكنها

أن توفر المساعدة التقنية في المجالات المشمولة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ينبغي أن تشترك في هذا الدليل.

وأخيرا، يتعين علينا مواصلة إيجاد علاقة وثيقة مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. ولا ينبغي لهذا التعاون أن يهدف فحسب إلى تحاشي ازدواجية الأنشطة أو الوسائل بل ينبغي أن تسهم أيضا في تحقيق تلاحم أفضل للجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب في منطقة معينة.

وبغية النجاح في تنفيذ كل هذه المهام، يتعين على لجنة مكافحة الإرهاب أن تكون قادرة على التعويل على التعاون الكامل من الجميع. وفرنسا، ستواصل التعاون مع اللجنة على الصعيد الوطني وفي إطار الاتحاد الأوروبي. وستقوم بذلك على نحو عازم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى وفد الكاميرون وإلى الرئاسة.

والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا للكاميرون.

إن مناقشة اليوم للنتائج التي حققتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، بعد عام من إنشاء اللجنة، شاهد على أننا نرفض أن نستسلم.

إن البشرية، المتعطشة لثقافة الحضارة والتضامن والعدالة الاجتماعية، احتفلت من فورها بروح من الحماس والغبطة بدخولها الألفية الثالثة. وقد رأينا جميعا أن حقبة جديدة قد ولدت، حقبة خالية من كل شيء يهدد مستقبل البشرية وآمالها.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في غضون ساعة، استيقظنا على واقع وحشي وعلى هول لعنة جديدة عابرة للحدود وعبر إقليمية هي الإرهاب. وشهدنا دليلا على أن الكراهية، وهي سبب الجرائم والحروب التي وقعت في القرن العشرين، لم تختف بعد: الكراهية العرقية والكراهية الإثنية والكراهية الدينية والسياسية وكراهية الآخرين وكراهية الأجانب. تلك الكراهية التي شكلت الإرهاب وغذته هي التي ظهرت في ١١ أيلول/سبتمبر، وهو إرهاب من نوع جديد وهو جديد من حيث نطاقه العالمي وتعصبه وجبنه.

ولقد كان الثورويون والفوضويون بالأمس، وكذلك مقاتلو حركات المقاومة أثناء الحرب العالمية الثانية يرحمون الأطفال والمدنيين. أما إرهابي اليوم فإنه يهاجم المجتمع ذاته. إنه يوجه ضرباته بكل حماقة وبلا تمييز إلى الأطفال والشيوخ والنساء والأغنياء والفقراء والمؤمنين وغير المؤمنين بدون تمييز من أي نوع. ولا شيء يمكن أن يبرر الإرهاب كوسيلة أو غاية.

لقد كان إرهاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مدفوعا بإرادة فرض نفسه على الغير، وإجبارهم على أن يكونوا رهن إرادته، إرادة فرض قانونه الخاص على الشعوب والمجتمعات والبلدان من خلال الإذلال وإثارة الهلع لدى الجماهير والأفراد خوفا من ذلك المجهول.

وأخيرا، فإن الإرهابي الذي كشف عن وجهه في ١١ أيلول/سبتمبر، ورغم مظهره الخارجي، ليس إلا شخصا جبانا يتستر وراء قناع لارتكاب فعلته، ثم يختفي ويتلاشى في المجهول. إنه شخص جبان، لأنه حتى وإن كان على استعداد للموت، فإنما يفعل ذلك لكي يقتل بمزيد من الفعالية رجالا ونساء وأطفالا لم يرتكبوا أي ذنب في حقه، بل إنه لا يعرفهم. هذا هو الإرهابي الذي ظهر في ١١ أيلول/سبتمبر.

إن من يدربون الإرهابي ويعلمونه ويحرضونه، ومن يوفرون له المأوى ويمدونه بالوسيلة لارتكاب فعلته مذنبون بنفس الدرجة. فالرضوخ لهذا الإرهابي يعني التخاذل والتنازل

عن سيادتنا الوطنية كدول. وهو يعني التخلي عن أخلاقياتنا، ووعينا كبشر.

ورفض الإذعان هذا كان أساس عملية الحشد الهائلة لطاقاتنا التي بدأها الأمم المتحدة غداة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وستبقى الكاميرون ملتزمة تماما بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وترحب بالنتائج الإيجابية إلى حد كبير والتي حققتها لجنة مكافحة الإرهاب، ونود أن نجدد لها تأييدنا ودعمنا.

ويود بلدي أن يعرب عن الثناء المستحق لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيريمي غرينستوك، على التزامه وخياله الإبداعي وحماسه وموضوعيته. كما ترحب الكاميرون برؤساء اللجان الفرعية الثلاث، وتتقدم إليهم بالتهنئة.

وأخيرا، تثني الكاميرون على تلك الدول التي تنخرط في مكافحة الإرهاب. وندعو كل الدول إلى أن تتقيد بالاتفاقيات الدولية الإثني عشرة لمناهضة الإرهاب. ونوجه نداء حارا من أجل قيام تعاون دولي ملموس لتعزيز القدرات الوطنية للدول التي تحتاج إلى ذلك.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسير جيريمي غرينستوك للرد، إما على الأسئلة المطروحة أو على الملاحظات التي أبديت هذا الصباح.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن جدا لأعضاء المجلس على ملاحظاتهم هذا الصباح، وخاصة على تأييدهم الإجماعي للجنة مكافحة الإرهاب، ولبرنامج عملها حتى الآن، والإنجازات التي حققتها ومؤشرات توجهها في المستقبل.

أود أن أعلق بإيجاز على بعض ما قيل، وآمل أن يتناول بعض متكلمينا عصر هذا اليوم بعض الملاحظات التي أبديت هذا الصباح بشكل تفاعلي.

كان سفير كولومبيا محقا في تقييمه الانتقادي لعمل اللجنة حتى الآن، وعندما أشار، أقله، إلى بعض المخاطر التي نواجهها إذا لم نطوع أساليبنا مع تقدم العمل. وقال مُحِقاً إننا لو ركزنا على التقارير فحسب، فإن الزخم الكامن وراء هذه الممارسة سوف يتبدد ما لم يؤد إلى أشياء أخرى. وقد قرن ذلك بالحاجة إلى النظر بعناية شديدة في كيفية تحولنا من البيروقراطية إلى العمل، وربما بحث حالات فردية في المستقبل القريب.

أود أن أبلغ أعضاء لجنة مكافحة الإرهاب من خلال المجلس أنني أعتقد أن علينا أن نناقش ذلك عما قريب في المرحلة المقبلة. إننا لن نتحول إلى محكمة أبدا. وأنا بالتأكيد لن أترأس لجنة تفعل ذلك. ولكنه سيصبح من الضروري بشكل متزايد أن نتعامل مع الثغرات التي نستشفها مع خبرائنا في قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتصدي للإرهاب في ولاياتها القضائية وأن نعمل معها لسد تلك الثغرات ، خاصة عندما يكون هناك مكامن ضعف حقيقية أو احتمالات واقعية بأن تيسر تلك الثغرات للإرهابيين عملهم حقا. وأعتقد أن هذا المجال ذو صلة بنوع التحذير الودي الذي تضمنه بيان كولومبيا.

أود كذلك أن أتطرق إلى اقتراح سفير كولومبيا، مثلما فعل آخرون، بأننا بحاجة إلى تحسين التعاون أو ربما العلاقة العملية بين عمل لجنة مكافحة الإرهاب وعمل لجنة الجزاءات المعنية بأفغانستان. وسأطرح هذه المسألة للمناقشة في إطار اللجنة بالتأكيد قبل أن يترك السفير بالديبيسو منصب نائب الرئيس.

وأود أن أتناول التعليق الذي جاء على لسان سفير المكسيك، الذي قال إن الاتساق والتكامل في النظام الدولي أخذا يترسخان. إننا لا نعني الاتساق بمعنى أن علينا جميعا أن نفعل كل شيء بنفس الطريقة، وذلك نظرا للاختلاف في سياسات الدول وولاياتها القضائية وآلياتها التشريعية والحكومية الأخرى، فضلا عن اختلاف ثقافاتها، لكن الاتساق في الهدف والتصميم له أهمية استثنائية. وهذا شيء تمكنت اللجنة من الإسهام به خلال العام المنصرم. أما التكامل بالطريقة التي نسد بها الثغرات ونعزز القدرات فهو أمر حيوي تماما. ولذلك، فقد أوليت الكثير من الاهتمام لعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لأن الدول المتشابهة التفكير ينبغي لها أن تعمل معا في هذا المضمار وأن تشجع وتساعد بعضها البعض، ما دامت تشكل مجاورات جماعية تحمي المنطقة برمتها. وهذا الإحساس بالتكامل موضوع مفيد جدا ينبغي أن نضعه في الاعتبار مع تقدمنا في العمل.

إنني أقدر للعديد من أعضاء المجلس أن سمعتهم يذكرون حقوق الإنسان بشيء من التفصيل. وهذا موضوع حساس بالنسبة للجنة والمجلس. لكن إدراك لجنة مكافحة الإرهاب لالتزامات حقوق الإنسان لا بد أن يكون إيجابيا للغاية وليس سلبيا فحسب. وأعتقد أن المكسيك وأيرلندا والولايات المتحدة قد ركزت على ذلك بشكل خاص، وذكرتنا بأن ما ننهض به في اللجنة يجب أن يتماشى مع التزامات حقوق الإنسان، بما يتيح فرصا متزايدة للدول الأعضاء كي تفي بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان رغم ضغط الحاجة إلى الوفاء بالالتزامات بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

هنا أود أن أشيد بعمل المستشارين القانونيين للوفود الممثلة في اللجنة، وهذا أمر ذو صلة في هذا المجال رغما عن أنه ينطبق على مجالات أخرى بشكل أكثر تعميما. ويحتل بعضهم مقاعد باللجنة كالممثلين لبلادهم، غير أن كل هؤلاء المستشارين القانونيين قد قاموا بدور في غاية الأهمية، لا بتقديم المشورة إلينا بشأن ما يتطلبه القانون، وما يقوله القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبشأن معالجتنا للجانب التشريعي لبرنامجنا هذا فحسب بل أيضا بصدد توجيهنا في المجال الصعب الفاصل بين السياسة والقانون المحلي والدولي، وهو المجال الذي يجب أن يتفهمه كل أعضاء المجلس من حين إلى آخر. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر مستشاري القانوني، إيان مكلويد الذي كان ولا يزال طور قوة لي في كل مرحلة.

أخيرا، أشار ممثل سنغافورة إلى ثلاثة تحديات وأود التعليق على اثنين منها. أولا إن تفعيل التعاون يجب ألا يكون مجرد جملة براقة. يجب وضع التعاون في خدمة المعونة والتعاون الفنيين. وأظن أننا بدأنا في القيام بهذا، غير أنني لست مقتنعا بأننا قد ارتبطنا بالمنظمات الدولية التي يتصدر نشاطها هذا الميدان، بغية تعريفها بما يجب على لجنة مكافحة الإرهاب عمله بما لديها من صلاحيات للقيام بعملها، وتعريفنا بما تعمله تلك المنظمات. هذا موضوع آخر للمرحلة المقبلة من عملنا التي أرغب في تفهمها والتي ينبغي للجنة أن تمعن التفكير فيها.

ثانيا، وهذا يثير الانتباه بدرجة كبيرة، أعتقد أن الآنسة ”لي“ كانت على حق إذ نصحتنا بأن تتفادى التركيز على النماذج التقليدية فقط. لقد كُتبت مقالات عدة عن الحرب غير المتكافئة في الفترة الأخيرة. والإرهاب، هو إحدى وسائل الحرب غير المتكافئة، إذ أنها حرب تشنها جماعات صغيرة ضد دول كبيرة، وهي حرب بوسائل غير تقليدية وبتوجيه هجمات غير تقليدية إلى دول ومؤسسات حكومية راسخة. وإذ تُشغل لجنة مكافحة الإرهاب بتهديد غير متكافئ، فهي تحاول في الوقت ذاته تصميم رد متكافئ. هذا لا يعني أن نقول إننا تقليديون، ولكن علينا أن ندرك أن تصميم رد جماعي وحكومي ومتكافئ وذي توجه دفاعي في

أغلب حالاته، وهو دفاع يُفهم بمعناه الأوسع الطبيعي منه والمجازي، علينا في كل هذا أن نعي أننا نتعامل مع عدو قاس غير متكافئ. وهذا أمر أود أن تحاط به اللجنة علما في الأشهر المقبلة.

وسأكون موجودا بعد ظهر اليوم للرد على تعليقات الدول غير الأعضاء بالمجلس. ولكنني أرغب في استرعاء نظر الأمم المتحدة إلى كتيب أعددناه عن لجنة مناهضة الإرهاب ونسخة متوفرة هنا بقاعة المجلس للدول الأعضاء وأعضاء مجلس الأمن وخارج المجلس، وهذا لاستخدامه في تذكير حكوماتهم بحقائق عمل اللجنة، سواء ما تعمله الآن وما تنتوي أن تعمله، وذلك كله في صورة مستساغة. وإني لأحث الجميع على استخدام الكتيب وتوزيعه والاستمرار في بذل جهودهم الطيبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السير جيريمي غرينستوك على الإيضاحات التي تقدم بها.

المتكلم التالي المدرج بقائمتي ممثل فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي، بحرارة على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

يشرفني أن أخاطب المجلس باسم مجموعة البلدان الأعضاء بمنتدى جزر المحيط الهادئ التي لها بعثات دائمة في نيويورك وهي: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وناورو، ونيوزيلندا، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وبلادي، فيجي.

منذ آخر مرة ألقت فيها الدول الأعضاء بمنتدى جزر المحيط الهادئ بيانا أمام مجلس الأمن عن مسألة الإرهاب، مضينا في العمل فرادى ومجتمعين في مكافحة الإرهاب في منطقتنا. وتجسد عزمنا على الاستمرار في ذاك النضال في إعلان ناسونيني بشأن الأمن الإقليمي الذي أصدره قادتنا الـ ١٦ في آب/أغسطس من هذا العام. هذا الإعلان الذي يصدر كوثيقة للأمم المتحدة رقم A/57/331 يؤكد عزمنا المشترك على التعاون في مجال تطبيق القانون القائم على أسس تشريعية متينة، وذلك كعنصر هام في معالجة خطر الإرهاب والجريمة عبر القارات. ويؤكد الإعلان التزام منطقتنا بالجهود العالمية المناهضة للإرهاب بما في ذلك تطبيق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتوصيات الخاصة بفريق العمل المالي ومن ضمنها مقتضيات تقديم التقارير، ويؤكد الإعلان اقتراح التشريعات وتطوير الاستراتيجيات القوية لمكافحة الجريمة الخطيرة، وما تشمله من تمويل الإرهاب؛ والإرهاب ذاته، وغسيل الأموال، والاتجار بالمخدرات وتهريب الأشخاص والاتجار بهم.

ولا يمكن كسب المعركة ضد الإرهاب ببيانات تعرب عن النوايا. إذ تتطلب تعاون محسوسا وعمليا، ودعما متصلا للقدرة على القيام بما هو مطلوب. لقد ركزنا في منطقتنا على كل من التعاون العملي ودعم القدرات. أما التعاون فيتم تنفيذه عبر عدد من آليات التنسيق وتشاطر المعلومات، وهي تشمل الشرطة وأجهزة تطبيق القانون والهجرة والجمارك وتحديد الأسلحة. ونحن مستمرون في تحسين هذه الجهود وتطويرها.

وتشكل محدودية القدرة تحديا كبيرا للكثير من أعضائنا. ويقوم عدد منهم بحوار مع لجنة مناهضة الإرهاب، ومع السفير وارد بالذات، ولكننا نبحث في الوقت ذاته عما يمكن عمله بالإضافة إلى كل هذا إقليميا وثنائيا. ولقد اعتمد قادة المنتدى إنشاء فريق عامل من الخبراء لتنسيق وضع إطار إقليمي لمعالجة الإرهاب والجريمة عبر القارة، وطلبنا أن يقدم ذلك الفريق تقريرا إلى المنتدى في اجتماعه عام ٢٠٠٣ وأن

يراجـــع تطبيـــق قـــرار مجلـــس الأمـــن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتوصيات الخاصة بفريق العمل الحالي.

كما أن القادة أدركوا أن الحاجة تدعو إلى المزيد من الإجراءات العاجلة من جانب بعض أعضاء المنتدى. ويعمل المسؤولون الرسميون على وضع استراتيجية لمعالجة هذه المسائل. ومن بين ما يدور بحثهم حوله نقاط الضعف في الأنظمة المصرفية والمالية والبنية التحتية للمواصلات وخاصة المطارات الدولية. وتدرك بلدان المنتدى ذات القدرة على مساعدة البلدان الأخرى مسؤوليتها الخاصة في هذا الصدد.

لقد تحقق الكثير خلال العام الماضي في مجال تأسيس الأطر التشريعية والتنظيمية والإدارية لمكافحة الإرهاب. ولجنة مكافحة الإرهاب، تحت القيادة المثالية للسفير غرينستوك، يمكنها وبحق أن تشعر بقدر كبير من الفخر عن ذلك. ولكن لا يوجد مجال للتهاون؛ فجهودنا تظل عملا قيد الإنجاز. ونحن في منطقة المحيط الهادئ نسلم بأنه لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي في مكافحة الإرهاب. ولا توجد منطقة هادئة تماما حينما يتعلق الأمر بالإرهاب.

وفي أثناء مواجهتنا للتحدي المستمر للإرهاب، وفي أثناء عملنا لتنفيذ نص وروح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يمكن لمجلس الأمن أن يتأكد من الدعم الكامل لأعضاء مجموعة محفل جزر المحيط الهادئ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير تافروف، سفير بلغاريا. وأود بصورة خاصة أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته المليئة بالأفكار والبصيرة أمام المجلس في وقت مبكر هذا الصباح.

وأود أيضا أن أشكر السير جيريمي غرينستوك على عمله الممتاز رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم. والشكر موصول لنواب رئيس اللجنة الثلاثة ولجميع أعضائها وخبرائها لجهودهم الدؤوبة لتنفيذ مهام اللجنة.

تظل مكافحة الإرهاب أولوية للمجتمع الدولي. وقد ركزنا جميعا على الدور المركزي للأمم المتحدة، وبذلك فنحن نسلم بالإسهامات الهامة للجنة أثناء السنة الأولى من عملها. وأود أن أؤكد مجددا على أن حكومتي ملتزمة تماما بالتعاون مع اللجنة، وهي في هذا السياق، بصدد الانتهاء من تقريرها الثاني للجنة.

وأود، في هذا المقام، أن أشير بإيجاز إلى عدد من المجالات التي اتخذنا فيها تدابير جديدة. أولا، تأسست لجنة تنسيق قومية لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ثانيا، لقد استكملنا وكثفنا الترتيبات العملية لضمان جملة أمور منها، أمن وسلامة الطيران المدني؛ وزيادة الأمن على الحدود بغية منع دخول الإرهابيين إلى أراضينا؛ وتدعيم آليات مكافحة غسل الأموال في النظام المصرفي. ثالثا، تمت زيادة القوات على حدودنا مع أفغانستان البالغ طولها ٩٠٠ كيلومتر بغية التعرف على الأشخاص المشتبه في انخراطهم في أنشطة إرهابية والقبض عليهم. وفي آن واحد، تم تنفيذ عدة عمليات واسعة النطاق لتحديد وإزالة مواقع ''الملاذ الآمن'' في المقاطعات الشرقية. ونتيجة لذلك، تم القبض على قرابة ١٥٠ مشتبها فيهم من جنسيات مختلفة ثم تسليمهم إلى سلطات بلادهم. رابعا، أجرينا دراسة دقيقة للقوانين القومية السارية بغية التأكد من أن الأعمال الإرهابية الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) هي جرائم طبقا

لقوانيننا المحلية. وبينما يضع العديد من القوانين الأعمال الإرهابية عرضة للعقاب، يجري الإعداد لصياغة قانون شامل لمكافحة الإرهاب يحال إلى البرلمان في الوقت الملائم. خامسا، تم وضع ترتيبات ثنائية مع عدد من البلدان المجاورة وكذلك مع عدد من البلدان في مناطق أخرى، للتعامل مع المسائل الأمنية ولتنسيق تدابير مكافحة الإرهاب.

لقد أدت الهجمات الإرهابية الشائنة إلى إيجاد زخم عالمي لم يسبق له مثيل للتعاون تحت مظلة الأمم المتحدة بغية اجتثاث خطر الإرهاب ومنع حدوث هجمات مماثلة ضد مدنيين أبرياء. وتؤدي اللجنة، وهي تجسيد للجهود التي يبذلها التحالف ضد الإرهاب الذي تقوده الأمم المتحدة، عملا يستحق الثناء. ولكن هناك اتجاها أحاديا معارضا آخذا في الظهور يخاطر بإيقاف زخم ذلك الجهد عن طريق تحطيم توافق الآراء العالمي وتقويض الكفاح الفعال ضد الإرهاب.

لقد توقعنا أن تؤدي أحداث ١١ أيلول/سبتمبر إلى تفهم أكبر لحتمية نهج جديد أكثر وضوحا للأمن – قيمة لا يمكن الاستغناء عنها ولا يمكن تحقيقها على حساب قيم أخرى أو عن طريق القوة العسكرية بمفردها. وللأسف، لم يتحقق ذلك التوقع حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، فبعد عام من بداية جولة جديدة من الحرب على الإرهاب، ما زالت الحرب تواجه خطر اختطافها وتوجيهها صوب جهات أخرى.

ليس هناك شك أن الإرهاب جريمة، ولكن، التبسيط الشديد للإرهاب من دون التصدي الموضوعي للمسألة برمتها يضر بقضية مكافحة الإرهاب. ويوضح التاريخ المعاصر بجلاء أن الأعمال الإرهابية لها جذور في القضايا السياسية. إن ذلك لا يبرر أعمال مقترفيها ولا يضيف بالضرورة الصبغة الشيطانية على القضية التي ينادون بها. ومع ذلك، فلا يمكننا إنكار أن معظم الأنشطة الإرهابية إما تنبع مباشرة من حالة صراع أو تستمد قوتها وتجند منها. فالإرهاب استجابة، بغض النظر عن كونها منحرفة أو همجية – لمشاعر الظلم والتهميش والإحباط الناجمة عن الشعور بالضعف. ونحن نأسف أن هناك اتجاها ملحوظا للتغاضي عن هذه الأبعاد والدوافع التاريخية والسياسية الأكثر تعقيدا التي توفر أرضا خصبة للأعمال الإرهابية. ونحن على اقتناع بأنه بينما ينبغي مواصلة جهود مكافحة الإرهاب وحرمانه التمويل وأوجه دعم أخرى، من الضروري أيضا التركيز على الأوضاع التي تجلبه وتديمه. ومن شأن القيام بعمل آخر أن يرقى لمرتبه قطع أطرافه وترك جذوره حية.

ويجب ألا يكون هناك شك في أن الجهود الرامية لاختطاف مكافحة الإرهاب واستخدامها سبيلا لقمع شعب وقهر تطلعاته ستؤدي إلى انحسار الدعم لهذه المكافحة. ونتيجة لذلك، فإن التحالف الدولي، الذي لا يمكن الاستغناء عنه لمكافحة الإرهاب، قد ينهار. وإن استخدام مكافحة الإرهاب وسيلة لجلب ضغوط على الدول التي قد تكون لها نظرة سياسية مختلفة خطر آخر يهدد قاعدة تكاملها ودعمها.

المرحلة الحاسمة في الحرب ضد الإرهاب هي اكتساب عقول وقلوب الشعوب. لذا فإن لجوء الدهماويين إلى استغلال مكافحة الإرهاب لنشر الكره والتعصب فيما بين الثقافات والأديان المختلفة قد يثبت بالفعل أنه لا يقل خطرا في نتائجه عن الإرهاب ذاته. ويتعين على المجتمع الدولي ، والمجلس بالفعل، تحليل المشكلة ووضع وصياغة آليات فعالة لإيقاف هذا الخطر الدائب النمو الذي يهدد الأمن الدولي. وإن التأمل الهادئ والبحث في داخل النفوس والحوار البناء واستخدام قدر أقل من المهاترات والإثارة والتحريض قد يكون السبيل الوحيد ذا المصداقية

لضمان التعاون على المستوى الدولي – تحالف دولي من أجل السلام – وبذلك نجعل البيئة العالمية أقل ملاءمة للإرهاب. ومما لا شك فيه أن هذه البيئة أمر لا بد منه لنجاح اللجنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

ما زال عدد من المتكلمين على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة الآن. وسيواصل المجلس النظر في هذا البند من جدول أعماله بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.